العدد السابع ... شوال ١٤٣٧هـ - يوليو ٢٠١٦م

مجلة جامعة الباحة

للعلوم الإنسانية

دورية - علمية - محكمة

ادّعاءات التركيب الإفرادي وأثرها في التوجيه النحوي

د. جمال محمد عبد العزيز مصطفى

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية العلوم والآداب بالرس

جامعة القصيم بالمملكة العربية السعودية

وكلية الآداب جامعة الفيوم بجمهورية مصر العربية

مجلة علمية تصدر عن جامعة الباحة

ردمد النشر الإلكتروني: ١٦٥٨ - ٧٤٧٢

رابط المجلة على شبكة الإنترنت http://sj.bu.edu.sa

ادِّعاءات التركيب الإفرادي وأثرها في التوجيه النحوي

د. جمال محمد عبد العزيز مصطفى

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية العلوم والآداب بالرس

جامعة القصيم بالمملكة العربية السعودية

وكلية الآداب جامعة الفيوم بجمهورية مصر العربية

الملخص:

يتناول هذا البحث ادعاءات تركيب الكلمة وأثرها في التوجيه النحوي، إذ إن الادِّعاء في النحو يُعَدُّ من الافتراضات الرئيسة التي اعتمد عليها النحاة في درسهم وانبثقت منه توجيهات وأحكام نحوية، وقد شمل جوانب كثيرة من النحو العربي، فثمة ادِّعاء في العوامل، والمعمولات، والعِلَل ... ومن هذه الادِّعاءات ادِّعاء تركيب الكلمة، اسمًا كانت، أو فعلاً، أو حرفًا، والمقصود بالتركيب هنا ما يختصُّ بتركيب الكلمة المفردة، وهو ما يسمَّى تركيب الإفراد، وهو أن يُؤتَى بكلمتين فتُرَكَّبان وتُجعَلان كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة، ويدخل في حدود البحث من هذا المركَّب ما ادَّعى النحويون فيه التركيب، ويخرج منها ما لم يدَّعِ النحويون تركيبه، كالمركَّب التقييدي الذي يندرج تحته كلٌّ من المركَّب الإضافي والمركَّب البياني، وقد اكتفيت بدراسة نماذج من الكلمات التي ادَّعى النحويون تركيبها، تنوعت بين أسماء، وأفعال، وأسماء أفعال، وحروف، وبيَّنت ما كان لهذا الادِّعاء من أثر في التوجيه النحوي والإعرابي، إذ بُنِيَ عليها أحكام نحوية وتوجيهات إعرابية. ولم تكن هذه الادِّعاءات مقصورة على فريق بعينه من النحويين، بل سلك مسلكها المتقدمون منهم والمتأخرون، وختمتُ البحث بخلاصة عرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

الكلمات المفتاحية: ادِّعاءات، التركيب الإفرادي، التوجيه النحوي.

Allegations of Individualized Formation and its Influence upon Grammar Orientation

Dr. Jamal Mohammad Abdul-Aziz Mustafa

Assistant Professor in Arabic Language and Arts Department

Faculty of Sciences and Arts, Al Ras at Al Qaseem University, Saudi Arabia

Faculty of Arts at Al Fayoum University, Egypt

Abstract:

The study addresses the allegations of word formation and its grammatical orientation. Henceforth, allegation in grammar considers one of the basic hypotheses which grammarians have relied on in their study and resulted in orientation and grammatical rules. It includes many aspects of Arabic Grammar. Such allegations are in factors, variables, and reasons whatever they are: a noun, a verb, or a letter. The sense of formation here is what involves with individualized word which is called "individualized formation". Namely, it is to bring two words together and be combined as one word and for one fact. One of the study scopes is the structure which grammarians claim its formation with exception of what grammarians do not claim its formation such as restricted structure which contains both the additional and illustrative structure. The study focuses on patterns of words which grammarians claim its formation. It is diversified between nouns, verbs, verbs nouns, and letters. The study indicated the influence of of such allegations upon the syntactical and grammatical orientations. The words patterns are built on grammatical rules and syntactical orientations. Such allegation has not been restricted to specific team of grammarians but also it has been followed by early and late grammarians. The study concluded by an abstract indicated the main findings.

Key words: Allegations, Individualized Formation, Grammar Orientation.

ادِّعاءات التركيب الإفرادي وأثرها في التوجيه النحوي

الحمد لله المنزه عن الأمثال، المستأثر بالكمال، المحمود على كل حال، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فهذا البحث يتناول ادعاءات تركيب الكلمة وأثرها في التوجيه النحوي، إذ إن الادِّعاء في النحو من الافتراضات الرئيسة التي اعتمد عليها النحاة في درسهم وانبثقت منه توجيهات وأحكام نحوية، وقد شمل الادِّعاء جوانب كثيرة من النحو العربي، فثمة ادِّعاء في العوامل، والمعمولات، والعِلَل ... ومن هذه الادِّعاءات ادِّعاء تركيب الكلمة، اسمًا كانت، أو فعلاً، أو حرفًا.

وليس المقصود بالتركيب هنا ما يختصُّ بالعلاقة الإسنادية بين مكونات الجملة، وهو ما يسمَّى تركيب الإسناد، وإنما المقصود هو ما يختصُّ بتركيب الكلمة المفردة، وهو ما يسمَّى تركيب الإفراد، وهو أن يُؤتَى بكلمتين فتُرَكَّبان وتُجعَلان كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة.

فالمركب الإسنادي ليس داخلاً في حدود البحث، أما المركب الإفرادي فقسم منه يدخل فيها، وهو ما ادَّعى النحاة فيه التركيب، وقسم آخر يخرج منها، كالمركَّب التقييدي الذي يندرج تحته كلٌّ من المركَّب الإضافي والمركَّب البياني الذي يشمل المركَّب النعتي، والمركَّب التوكيدي، والمركَّب البدلي، والمركَّب الموصولي، والمركَّب العطفي. فهذه المركَّبات تخرج من هذه الحدود، لأن تركيبها ليس ممَّا ادَّعاه النحويون.

وقد اكتفيت في هذا البحث بدراسة نماذج من الكلمات التي ادَّعى النحويون تركيبها، تنوعت بين أسماء، وأفعال، وأسماء أفعال، وحروف، وبيَّنت ما كان لهذا الادِّعاء من أثر في التوجيه النحوي والإعرابي، فتناولت من الأسماء ادِّعاءهم التركيب في (اللَّهُم)، و(منذ) و(مَهْمَا)، ومن الأفعال ادِّعاءهم التركيب في (حبَّذا)، ومن أسماء الأفعال ادِّعاءهم التركيب في (هَلُمَّ)، ومن الحروف ادعاءهم التركيب في (إلاَّ) الاستثنائية، و(وإذن)، و(كأنَّ)، و(لكنَّ)، و(لن)، و(أمَا)، و(وإمَّا) العاطفة، و(لما) الشرطية، و(لات).

ويظهر من ذلك أن ادِّعاء النحويين التركيب في الحروف كان أكثر منه في الأسماء، والأفعال، وأسماء الأفعال، وربما يعود ذلك إلى طبيعة الحروف واختلافها عن غيرها من أقسام الكلمة.

وقد ختمتُ البحث بخلاصة عرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

والله أسأل أن يصلح القول والعمل، وأن يجنبني الخلل والخطل.

النحاة وادِّعاء التركيب:

إذا كانت مادة النحو العربي الرئيسة هي كلام العرب، وإذا كانت وظيفته الأولى تتبُّع هذه المادة ووصفها وتحليلها، فإن جزءًا منه قد بُنِيَ على الادِّعاء الذي كان له أثر فيما توصل إليه من أحكام.

وقد لجأ النحويون إلى الادِّعاء في كثير من بحوثهم النحوية، وامتدَّت ادِّعاءاتهم لتشمل جوانب كثيرة من النحو العربي، وما القول بالعامل إلا تجسيد لهذه الادِّعاءات في أكمل صورها، سواء أكان ذلك من حيث أثره أم اختصاصه؛ فقد حُدِّدت عن طريقها العلاقات الإعرابية بين مكونات التركيب، وانبثقت منها افتراضات في القواعد والأحكام النحوية، وثمة ادِّعاءات أخرى في المعمول من حيث صيغته وبنيته وإعرابه أو بناؤه، وتعريفه أو تنكيره، وادِّعاءات في العِلَل النحوية، فمن نظر في عِلَل النحاة وجد كثيرًا منها بُنِيَت على ادِّعاءات لا دليل عليها.

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل امتدَّ ليشمل الأمثلة والتراكيب فنحن "نراهم يقنعون في الكثير من الأحيان بتلك الأمثلة التي اصطنعوها اصطناعًا، وافترضوها افتراضًا، تأييدًا لرأي يحرصون عليه، أو حكم يعتزون به"[(١)]، كما أنهم "عملوا على افتراض أساليب وتراكيب لم ترد لها نظائر عند العرب، بل لا أمل في أن ترد يومًا على لسان متكلم بالعربية"[(٢)].

إن الادِّعاء عند النحاة ظاهر في المنهج النحوي، سواء ما يختصُّ منه بالعوامل أو المعمولات أو العِلَل، وما يختصُّ منه بالتقعيد، أو المفردة اللغوية، أو التمثيل، وما يختصُّ منه بتركيب الكلمات، أسماءً كانت، أو أفعالاً، أو حروفًا.

وقد ورد مصطلح التركيب بألفاظ أخرى في كتب النحاة، كلُّها يدل على مفهوم التركيب، كالضم، والبناء، والجمع، والتأليف. قال سيبويه في (أمَّا): "فإنَّما هي (أَنْ) ضُمَّت إليها (ما)"[(٣)]. وقال في (مَهْمَا): "وقد يجوز أن يكون (مَهْ) كـ (إِذْ) ضُمَّ إليها (مَا)"[(٤)]. وقال فيها ابن السراج: "و(مَهْمَا) زعموا أنها (ما) ضُمَّت إليها (مَا) وأبدلوا الألف الأولى هاء"[(٥)]، وقال ابن السراج في (لما): "وأما (لَمَّا): (لَمْ) ضمتْ إليها (مَا) وبُنِيَتْ معها، فغيرت حالها"[(٦)].

وعقد ابن السراج في أصوله بابًا بعنوان (باب الحرف المبني مع حرف)، قال فيه: "من الحروف ما يُبنَى مع غيره ويصير كالحرف الواحد ويغير المعنى ... ومن ذلك (كأنَّ) بُنِيَت الكاف للتشبيه مع (إنَّ) وجُعِلَت صدرًا، ولولا بناؤها معها لم يَجُزْ أن تبتدئ بها إلا وأنت تريد التأخير، ومنها: (هلاَّ) بُنِيَت (لا) مع (هل) فصار فيها معنى التحضيض"[(٧)].

وقال الخليل في حديثه عن (حيعل): "فهذه كلمة جُمِعَتْ من (حَيَّ) ومن (على)"[(٨)]، وقال في (كَمْ):

(١) إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، ص٣٢١. ويُنظَر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص٤

(٢) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي- دراسة نقدية، ص٣٢

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢٩٣/١

(٤) المصدر السابق، ٦٠/٣

(٥) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٢٠/٢

(٦) المصدر السابق، ١٥٧/٢

(٧) المصدر السابق، ٢٢٠/٢-٢٢١

(٨) الخليل بن أحمد، العين، ٦٠/١

"ويقال: هي من تأليف كاف التشبيه ضُمَّتْ إلى (ما)، ثم قُصِرَتْ (ما) فأُسْكِنَت الميم"[١].

وبالإضافة إلى ذلك وردت في كتبهم عبارات دالَّة على التركيب، منها: كلمة واحدة، واسم واحد، وحرف واحد. قال الكوفيون في (كَمْ) "زادوا الكاف على (ما) فصارتا جميعًا كلمة واحدة"[٢]، "وزعم الخليل – رحمه الله – أن (حبَّذا) بمنزلة حبَّ الشيء، ولكن (ذا) و(حب) بمنزلة كلمة واحدة، نحو لولا"[٣]. وقد جعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة"[٤]. وقال المبرد في (حبذا): "فإنما هو (حب هذا)، مثل قولك: كرم هذا، ثم جُعِلت (حبَّ) و (ذا) اسمًا واحدًا"[٥].

وذهب الكوفيون إلى أن الأصل في (لكنَّ): إنَّ، زيدت عليها (لا) والكاف؛ فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا، كما قيل في (لن) وأصلها (لا أن)، فحذفوا الألف والهمزة لكثرة الاستعمال، فصارتا حرفًا واحدًا[٦].

وعلى الرغم من أن الأصل في الحروف البساطة والتركيب فرع عنها، فلا يُدَّعَى إلا بدليل قاطع، وأن الألفاظ في الأصل بسيطة والتركيب طارئ، والالتفات إلى الأصل أحسن، إذ لا ضرورة توجب التركيب ولا قطع بموجبه، وأن التركيب على خلاف الأصل، وأن كثيرًا ممَّا ادُّعِيَ أنه أصل للتركيب لم ينُطَق به في موضع من المواضع[٧]– فإننا وجدنا كثيرًا من النحويين يدَّعون التركيب في كلماتٍ الأصل فيها البساطة، وأحيانًا كان القائلون بالتركيب يختلفون في تركيب الكلمة الواحدة.

وقد عزا بعض الباحثين ظاهرة الادِّعاء هذه إلى نقص الاستقراء[٨]، فذهبوا إلى أن استقراء النحويين لم يتصف بالدقة والشمول، كما أنه لم يكن وافيًا، إذ" لم يكن بين يدي النحاة من أبي الأسود إلى سيبويه مادة لغوية كافية – فضلاً عن أن تكون مدروسة – بحيث يمكنهم إدراك النظام النحوي الكامل للغة، والتعبير عنه موضوعيًا على شكل قواعد وقوانين نحوية"[٩].

وهذا العزو لا يخلو من نظر، فنقص الاستقراء كان في هذه المرحلة، لأنها تمثل بدايات علم النحو، ومن البدهي أن يكون أول العلم كذلك، ولو كان الأمر كما قالوا لاستدركه النحاة المتأخرون –

(١) المصدر السابق، ٢٨٦/٥

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٢٥٦

(٣) سيبويه، الكتاب، ١٨٠/٢

(٤) المصدر السابق، ١١٥/٣

(٥) المبرد، المقتضب، ١٤٥/٢

(٦) ابن الأنباري، الإنصاف، ص١٧١، ١٧٢

(٧) يُنظَر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص٢٥٧–٢٥٨، وابن يعيش شرح المفصل، ٢٨/١، والمالقي، رصف المباني، ص٢٨٤،١٥٧، ٣٥٥، وأبو حيان، النكت الحسان، ص١٥١، والمرادي، الجنى الداني، ص٢٧١

(٨) يُنظَر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص١٠٢، وطه الراوي، نظرات في اللغة والنحو، ص١٤، وعبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص٢٢، وأحمد عبد الستار الجواري، نحو القرآن، ص٧، ٢٦، ومهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص٧٢

(٩) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص٢٢

خصوصًا بعد عصور الاحتجاج - والذي ينظر في كتب هؤلاء يجدها لا تخلو من تلك الادِّعاءات أيضًا.

وعزاها آخرون إلى اعتماد النحاة على بيئة الحجاز في التقعيد النحوي، وزعموا أن النحاة اعتمدوا في تأصيل قواعدهم على لهجة قريش ولهجات القبائل المحيطة بها[١].

وهذا أيضًا لا يخلو من نظر، فلو كان الأمر كذلك لوجدنا لهجة قريش نسخت وجود اللهجات الأخرى، وهذا لم يحدث، فقد نقل إلينا النحاة في كتبهم صور الخلاف بين اللهجات العربية، وليس من السهل أن نتصوَّر أن شعراء القبائل جميعًا قد خضعوا للهجة قريش في كل ما ينشدونه[٢].

أما ما يمكن عزو هذه الظاهرة إليه فهو العلاقة بين النحو والعلوم الأخرى كعلم القراءات وعلم أصول الفقه وعلم الكلام، فقد ظهر بين النحو وبين هذه العلوم وغيرها نوع من التأثير والتأثر، خصوصًا أن كثيرًا من أوائل النحاة كانوا من القُرَّاء أو الفقهاء، ويبدو أن الادِّعاء والافتراض قد ارتبطا بالنحو العربي تأثرًا بمنهج الفقهاء، إذ إن ذلك أسلوب فقهي معروف، كان عليه بعض الفقهاء، وقد أفاد منه النحو منذ زمن مبكر[٣].

وكذلك اتصاف عمل النحاة في أغلبه بالفردية، سواء من ناحية الاستقصاء أو الاستقراء أو الاستنباط، فكانت النزعة الفردية من أهم أسباب الادِّعاء في النحو، ودليل ذلك الخلافات بين النحاة منذ بدايات هذا العلم، واستدراكات اللاحقين على السابقين.

بالإضافة إلى توقف ينابيع الرواية مع استمرار آلية الدرس النحوي، ممَّا أدَّى إلى نشأة دعاوى وافتراضات متعدِّدة، "لأن إيقاف الاستشهاد عند حد معين جعل النحاة - وقد جفَّت روافد الاستقراء عندهم - يلجأون إلى ما لديهم من قواعد فيجعلونها مادة الدراسة بدل النصوص التي أعوزهم الجديد منها"[٤].

وقد يقول بعض الباحثين إن لهذه الادِّعاءات أثرًا إيجابيًّا، يتمثل في زيادة الفكر النحوي بالبحث عن أدلة تدعم هذه الادِّعاءات وتؤيد هذه الافتراضات، وهذا ما يؤدي إلى غزارة المادة النحوية وصبغها بصبغة الاستمرارية، وبخاصة بعد ما أبداه المحدثون في دراساتهم من إعادة دراسة هذه الادِّعاءات وإبداء رأيهم فيها.

لكن الحقيقة أن هذه الادِّعاءات قد خلَّفت آثارًا سلبية أثقلت كاهل النحو العربي، فكانت سببًا من أسباب نقده، إذ أدَّت إلى زيادة الاختلاف بين النحاة، ووسَّعت الفجوة بينهم، بالإضافة إلى أنه إذا كانت هذه الادِّعاءات في العامل فإنها تحاول إيجاد

(١) يُنظَر: إبراهيم السامرائي، العربية بين أمسها وحاضرها، ص٥٣

(٢) يُنظَر: حسن عون، اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، ص٧٤

(٣) يُنظَر: محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، ١٦٩/١

(٤) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١٧٥-١٧٦

توجيهات إعرابية ملائمة للمعمولات الواقعة بعد العامل الذي ادَّعى النحاة تركيبه، فأدَّى ذلك إلى صعوبة الدرس النحوي الناتجة عن كثرة الأحكام النحوية واختلافها.

أولاً– ادِّعاؤهم التركيب في الأسماء :

ثمة أسماء لم يدَّعِ النحاة فيها التركيب، بل إن الواقع اللُّغوي يشهد أنها مركَّبة، سواء أكان تركيبها إضافيًّا، أم مزجيًّا، أم إسناديًّا، وهذه خارجة من حدود البحث، أما ما يهمنا فهي المركَّبات التي لم يستند القول بتركيبها إلى دليل قطعي يمكن الاعتماد عليه، ويُبنَى على ادِّعاء تركيبها حكم أو توجيه نحوي.

وممَّا ادَّعَوا تركيبه من الأسماء: (**اللَّهُمَّ**)، فقد ادَّعى تركيبها البصريون والكوفيون[1]، لكن بينهما خلاف: فالبصريون ادَّعَوا إلى أنها مركبة من لفظ الجلالة والميم المشدَّدة التي هي عوض عن حرف النداء المحذوف، والأصل عندهم: يا أللهُ. قال شيخهم: "وقولهم: اللَّهُمَّ، حذفوا (يا) وألحقوا الميم عِوَضًا"[2]، وقال في موضع آخر: "وقال الخليل –رحمه الله–: (اللَّهُمَّ) نداءٌ والميمُ ها هنا بدلٌ من (يا)، فهي ها هنا فيما زعم الخليل –رحمه الله– آخرَ الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلا أن الميم ها هنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بُنِيَت عليها"[3]. ومثل ذلك قاله المبرد[4]، وابن جني[5]، وغيرهما.

واحتجَّ هؤلاء بأنهم وجدوا العرب إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا)، وأن الميم حرفان، و(يا) حرفان، وأن ما يُستفَاد من قولهم: (اللَّهُمَّ) هو نفسه ما يُستفَاد من قولهم: يا أللهُ؛ فدلَّ ذلك على أن الميم عِوَض من (يا) ، ولهذا لا يجتمعان إلا ضرورةً.

وكان لهذا الادِّعاء بالتركيب أثره، إذ اختلف البصريون فيما بينهم في وصف لفظ الجلالة حالة تركيبه مع الميم، فمنع الخليل وسيبويه وأكثر النحويين وصفَه. قال سيبويه: "وإذا ألحقتَ الميم لم تَصِفِ الاسمَ، من قِبَلِ أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ كقولك: يا هَناهْ"[6]، بمعنى أن التركيب قد صيَّره اسمًا مخصوصًا بالنداء، فلا يجوز وصفُه.

واحتجَّ هؤلاء بأن انضمام الميم إلى لفظ الجلالة أخرجه عن نظائره من الأسماء، وصار غير متمكن في الاستعمال.

وقد انتصر أبو علي الفارسي لسيبويه بأنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حدِّ (اللَّهُمَّ)، فإذا خالف ما عليه الأسماء ودخل في حيز ما لا يوصف

(١) يُنظَر: ابن الأنباري، الإنصاف ص٢٩٠، والمبرد، المقتضب، ٢٣٩/٤، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ٤١٩/١، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص٤٤٩، وأبو حيان، الارتشاف، ٢١٩١/٤، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ص٤٧، والأشموني، ٣٠/٣، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢٢٤/٢

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢٥/١

(٣) المصدر السابق، ١٩٦/٢

(٤) يُنظَر: المبرد، المقتضب، ٢٣٩/٤

(٥) يُنظَر: ابن جني، الخصائص، ٢٦٦/١

(٦) سيبويه، الكتاب، ١٩٦/٢

من الأصوات وجب ألا يوصف، وقياس الأسماء المناداة المفردة المعرفة ألا توصف، لأنها واقعة موقع ما لا يوصف، وكما أنه لما وقع موقع ما لا يعرب لم يعرب، كذلك لما وقع موقع ما لا يوصف لم يوصف[١].

بينما أجاز المبرد والزجاج[٢] وبعض البصريين[٣] وَصْفَ لفظ الجلالة في هذا الحال، واحتجُّوا بأنه كما يُوصَف لفظ الجلالة عند ندائه بـ(يا)، فكذلك يُوصَف إذا اتصل به ما عُوِّض منها وهو الميم، وبأن الاسم لم يتغير عن حكمه، فبقي مع الميم مبنيًّا على الضم كما كان مبنيًّا مع (يا). قال المبرد: "ولا يجوز عنده - يعني سيبويه - وصفه - يعني اللَّهُمَّ- ولا أراه كما قال، لأنها إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنك قلت: يا الله، ثمَّ تصفه كما تصفه فِي هذا الموضع"[٤].

وقال الزجاج: "وزعم سيبويه أن هذا الاسم لا يُوصَف، لأنه قد ضُمَّت إليه الميم، فقال في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أن (فَاطِرَ) منصوب على النداءِ، وكذلك (مَالِكَ الْمُلْكِ)، ولكن لم يذكره - يعني (مَالِكَ الْمُلْكِ) - في كتابه، والقول عندي أن (مَالِكَ الْمُلْكِ) صفة اللَّه، وأن (فاطر السَّمَاوَاتِ والأرضِ) كذلك، وذلك أن الاسم ومعه الميم بمنزلته ومعه (يا)، فلا تُمنَع الصفة مع الميم كما لا تُمنَع مع (يا)"[٥].

ويبدو أثر اختلافهم في تخريج قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾ {سورة آل عمران، آية٢٦}، وقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ {سورة الزمر، آية ٤٦}، فخرَّجه سيبويه على أن (مالك) و(فاطر) نداء آخر لحرف نداء محذوف، كأنه قال: يا مالك الملك، ويا فاطر السَّموات والأرض، وخرَّجه المبرد والزجاج على أنهما صفتان للفظ الجلالة. ولم يرَ الرضي مانعًا من الوصف،ولكنه ذهب إلى أن السماع مفقود فيه[٦].

وادَّعى الفراء[٧] والكوفيون[٨] أن الميم المشدَّدة بقية من جملة محذوفة تقديرها: أمَّنَا بخير، أي اقصدنا، ثم حُذِف الجار والمجرور (بخير)، وحُذِف المفعول (نا) من (أمِّنا)، ثم حُذِفَت الهمزة و(يا)، وبقيت الميم المشدَّدة، ووُصِلَت بالاسم فصار (اللَّهُمَّ). قالوا: "إنما قلنا ذلك؛ لأن الأصل فيه: يا الله أمَّنَا بخير، إلا أنه لما كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلمة طلبًا للتخفيف، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير"[٩]. وقال الفراء بعد أن ذكر قول البصريين وعارضه: "ونرى أنها

(١) يُنظَر: أبو علي الفارسي، المسائل المنثورة، ص٢٨٧، والسمين، الدر المصون، ١٠٠/٣

(٢) يُنظَر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣٩٤/١

(٣) يُنظَر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٢٩١/١

(٤) المبرد، المقتضب، ٢٣٩/٤

(٥) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣٩٤/١

(٦) يُنظَر: الرضي، شرح الكافية، ٣٨٤/١

(٧) يُنظَر: الفراء، معاني القرآن، ٢٠٣/١

(٨) يُنظَر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص٢٣٢، وأبو حيان، الارتشاف، ٢١٩١/٤

(٩) ابن الأنباري، الإنصاف، ص٢٩٠

كانت كلمة ضم إليها أم، تريد: يا اللَّه أمنا بخير، فكثرت فِي الكلام فاختلطت..." [1]، أي امتزجت بما قبلها، وهو لفظ الجلالة.

واحتجُّوا على أن الميم ليست عِوَضًا من حرف النداء ببعض الشواهد التي جُمِعَ فيها بين (يا) والميم في نداء لفظ الجلالة، كما احتجُّوا بصحة المعنى وعدم تنافيه في جعل (يا الله أمَّنا بخير) أصلاً لـ(اللَّهُمَّ)، وحملوا (اللَّهُمَّ) في الحذف على نظائره ممَّا حُذِفَ منها، مثل (هَلُمَّ)، وأصلها عندهم هل أم.

ولا شك أن ادِّعاء الكوفيين هنا محض افتراض، وقد أوحى لهم به شكل اللفظة الذي يتلاءم مع إمكان تأويلها بما افترضوه، فلا يُعقَل أن تحذف جملة كاملة ومتعلقاتها ولا يبقى منها إلا ميم مشدَّدة تدل عليها، ولذلك ردَّ هذا الادِّعاء بعض النحويين، ووصفوه بالفاسد، والواهي، والبعيد، وأنه ليست بوجه[2]. قال الزجاج بعد ذكر رأي الكوفيين: "وهذا إقدام عظيم..." [3]، وقال ابن عصفور: "ومذهب الفراء فاسد"[4].

وقد زعم بعض المحدثين أن هذا التركيب قد يكون من أصل سامي قديم، وأن الميم فيه بقية من علامة الجمع في العبرية وهي (يم)، وأن كلمة (اللَّهُمَّ) العربية هي في الأصل (ألوهيم) العبرية، أو هي من قبيل المخالفات السامية في لغتنا العربية[5].

والذي أميل إليه أن (اللَّهُمَّ) لفظة انفرد بها لفظ الجلالة في الدعاء، وقد ذهب ابن عابدين إلى أن الميم للتفخيم والتعظيم، وأنه علامة للجمع؛ لأنه يقال: (عليه) للواحد، و(عليهم) للجمع، فصارت الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة على الجمع في قولهم: (ضربوا)، فلمَّا كانت كذلك زِيدَت في آخر اسم الله تعالى لتُشعِرَ بأن هذا الاسم قد جُمِعَت فيه أسماء الله تعالى كلُّها[6].

وقد صحَّح ابن القيم كون الميم هنا للتعظيم والتفخيم، قال: "وهذا القول صحيح، لكن يحتاج إلى تتمة، وقائله لحظ معنًى صحيحًا لا بُدَّ من بيانه، وهو أن الميم تدل على الجمع وتقتضيه، ومخرجها يقتضي ذلك، وهذا مطَّرد على أصل من أثبت المناسبة بين اللفظ والمعنى، كما هو مذهب أساطين العربية"[7].

فالميم ليست عوضًا من حرف النداء (يا)، بل للتفخيم والتعظيم، ولفظ الجلالة منادى بحرف نداء محذوف، ولعل هذا ما يفسر اجتماع (يا) مع الميم

(١) الفراء، معاني القرآن، ٢٠٣/١

(٢) يُنظَر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص٢٣٣، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٦/٢، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٢٩٠/١، والرضي، شرح الكافية، ٣٨٤/١، وأبو حيان، الارتشاف، ٢١٩١/٤

(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣٩٣/١

(٤) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١٠٧/٢

(٥) يُنظَر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص٢٢٣، ومحمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص٤٠٤

(٦) يُنظَر: ابن عابدين، الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة (ضمن نصوص محققة في اللغة والنحو)، ص٧٦٠-٧٦١

(٧) ابن القيم، التفسير القيم، ص٢٠٩

في بعض الشواهد الشعرية، وهذا ليس من باب الجمع بين العِوَض والمعوض عنه ضرورةً.

وهذا الرأي يوافق ادِّعاء الكوفيين في وجه ويخالفهم في آخر، يوافقهم في إعراب لفظ الجلالة في مثل هذا التركيب بأنه معمول لحرف نداء محذوف، ويخالفهم في أن الميم المشدَّدة بقية جملة محذوفة.

ومنها: **(منذ)**، ادَّعى الكوفيون[١] تركيبها، لكنهم اختلفوا، فادَّعى أكثرهم تركيبها من حرف الجر (مِنْ) والظرف (إذ)، والأصل: مِنْ إذ، فحُذِفَت الهمزة، فصارت منذ، ثم ضُمَّت الميم فرقًا بين حكم (مِنْ) مفردة وحكمها مركبة. واستدل أصحاب هذا الادِّعاء بقول بعض العرب: (مِنذ) بكسر الميم، وعدُّوه دليلاً على أنها مركبة من (مِنْ) و(إذ).

وكان لهذا الادِّعاء أثره في توجيه إعراب الاسم الواقع بعد (منذ)، مرفوعًا كان أو مجرورًا، إذ ذهب أصحابها إلى أن الاسم المرفوع يكون بتقدير فعلٍ، لأن الفعل يحسن بعد (إذ)، فإذا قيل: ما رأيته منذ يومان، فالتقدير: ما رأيته منذ مضى يومان. وإذا كان الاسم بعدها مجرورًا فجرُّه اعتبارًا بـ(مِنْ)[٢].

والواضح أن الكوفيين قد وجدوا في ادِّعاء التركيب في (منذ) افتراضًا في توجيه الاسم الواقع بعدها في حالتي الرفع والجر، فافترضوا في الأولى وجود فعل، وجرُّوه في الثانية بـ (مِنْ). ولا يخفى ما في ادِّعائهم هذا من تكلُّف.

وثمة أثر آخر من آثار ادِّعاء الكوفيين تركيب (منذ) من (مِنْ) و(إذ)، إذ ذهبوا[٣] إلى أن (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في الزمان كـ(منذ)، واستشهدوا على ذلك بشواهد منها قول الشاعر:

تُخيِّرن من أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليوم قد جُرِّبنَ كلَّ التجاربِ[٤]

أما البصريون[٥] فذهبوا إلى أن (مِنْ) في المكان نظير (منذ) في الزمان، لأن (مِنْ) وُضعِت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، و(منذ) وُضعِت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان، وقد

---

(١) يُنظَر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص٣٢٧، وابن يعيش، شرح المفصل، ٩٤/٤-٩٥، والرضي، شرح الكافية، ٢٠٩/٣، وأبو حيان، الارتشاف، ١٤١٥/٣، والمرادي، الجنى الداني، ص٥٠١

(٢) يُنظَر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص٣٢٦-٣٢٧

(٣) يُنظَر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص٣١٥، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٨٨/١، وابن مالك، شرح التسهيل، ١٣٠/٣-١٣١، شرح الكافية الشافية، ٧٩٧/٢، والرضي، شرح الكافية، ٢٦٤/٤ ، وأبو حيان، الارتشاف، ١٧١٨/٤، والمرادي، توضيح المقاصد، ٢٠١/٢، الجنى الداني، ص٣٠٨، وابن عقيل، المساعد ٢٤٦/٢

(٤) من الطويل، وقائله النابغة الذبياني، يُنظَر: ابن مالك، شرح التسهيل،١٣٢/٣، شرح الكافية الشافية، ٧٩٧/٢، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ص١٤٢، والأشموني، ٢١١/٢

(٥) يُنظَر: سيبويه، الكتاب، ٢٢٤/٤، والمبرد، المقتضب، ١٣٦/٤، وابن الأنباري، الإنصاف، ص٣١٥، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٨٨/١-٤٨٩، وابن مالك، شرح التسهيل، ١٣٠/٣، شرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢، والرضي، شرح الكافية، ٢٦٣/٤، والمالقي، رصف المباني، ص٣٨٨، وأبو حيان، الارتشاف، ١٧١٨/٤، والمرادي، توضيح المقاصد، ٢٠١/٢، وابن عقيل، المساعد، ٢٤٦/٢، والبغدادي، الخزانة، ٤٣٩/٩

ردُّوا ما استشهد به الكوفيون، وتأوّلوه على حذف مضاف[١].

وادَّعى الفراء[٢] تركيب (منذ) من حرف الجر (مِنْ) و(ذو) الطائية التي بمعنى الذي، فحُذِفَت الواو اجتزاءً عنها بالضمة؛ فصارا كلمة واحدة.

وكان لهذا الادِّعاء أيضًا أثره في التوجيه النحوي في إعراب الاسم الواقع بعد (منذ) مرفوعًا كان أو مجرورًا، فجعل الفراء الاسم المرفوع خبرًا لمبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر صلة الاسم الموصول (ذو)، فإذا قيل: ما رأيته منذ يومان، فالتقدير: ما رأيته من الذي هو يومان، فحُذِفَ المبتدأ (هو) وبقي الخبر (يومان). وإذا كان الاسم مجرورًا فجرُّه عنده بـ(مِنْ) [٣].

وعلى الرغم من أن الفراء قد حاول أن يجعل ادِّعاءه التركيب في (منذ) في خدمة التوجيه الإعرابي فإن توجيهه لم يخلُ من تعسُّف بتقدير مبتدأ إذا كان الاسم بعدها مرفوعًا.

ولم يكن ادِّعاء التركيب في (منذ) مقصورًا على الفراء والكوفيين، فمحمد بن مسعود الغزني ادَّعى تركيبها من حرف الجر (مِنْ) واسم الإشارة (ذا)، حُذِفَت ألف (ذا)، وعُوِّض عنها ضمة الذال، وتبعت الميمُ الذالَ في الضم[٤].

وكذلك كان لهذا الادِّعاء أثره في التوجيه الإعرابي عنده، فإذا كان الاسم بعد (منذ) مرفوعًا قدَّر تابعًا لـ(ذا)، فإذا قيل: ما رأيته منذ يومان، فالتقدير: ما رأيته من ذا الوقت يومان. وإذا كان الاسم بعد (منذ) مجرورًا فهو تابع لـ(ذا)، فإذا قيل: ما رأيته منذ اليومِ، فالتقدير: ما رأيته من ذا اليومِ[٥].

وهكذا كان لكل ادِّعاء ممَّا سبق أثره في التوجيه الإعرابي، على الرغم من أنها ادعاءات تفتقر إلى دليل قاطع، والأصل عدم التركيب إلا بدليل، وقد قال أحدهم واصفًا ادِّعاء الفراء وادِّعاء الكوفيين: "وهذان المذهبان سخيفان"[٦]. ووصف ادِّعاء محمد بن مسعود الغزني بأنه أسخف من ادِّعاء الكوفيين[٧]. بالإضافة إلى التكلُّف الظاهر في التوجيه الإعرابي للاسم الواقع بعد (منذ)، وافتقار هذه الإدِّعاءات إلى التقدير إذا كان الاسم مرفوعًا، وتعذر إعمال (مِنْ) في الاسم المجرور بعدها، كما أن (ذو) التي بمعنى (الذي) لا يستعملها إلا الطائيون، و(منذ) تستعملها العرب كلُّها، فكيف تستعمل العرب جميعًا (ذو) بمعنى الذي مع (مِنْ) دون سائر المواضع؟ فضلاً عن أن مجيء (منذ) مكسورة الميم عن بعض العرب لا يُعَدُّ دليلاً على أن أصل ميم (منذ) ونونها (مِنْ)

(١) يُنظَر: شرح جمل الزجاجى ٤٨٩/١ .

(٢) يُنظَر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص٣٢٧، وابن يعيش، شرح المفصل، ٩٥/٤، والرضي، شرح الكافية، ٢٠٩/٣، وأبو حيان، الارتشاف، ١٤١٥/٣، والمرادي، الجنى الداني، ص٥٠١، والسيوطي، الهمع، ٢٢١/٣

(٣) يُنظَر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص٣٣٠-٣٣١

(٤) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ١٤١٥/٣

(٥) يُنظَر: المرادي، الجنى الداني، ص٥٠١

(٦) أبو حيان، الارتشاف، ١٤١٥/٣

(٧) المصدر السابق، ١٤١٥/٣

الجارة، وإنما هي لغة لبعض العرب[١].

وقد ذهب جمهور البصريين[٢] إلى أن (منذ) بسيطة لا مركبة،، وكان لرأيهم هذا أثر في التوجيه الإعرابي، فإذا كان الاسم بعدها مرفوعًا حكموا عليها بالاسمية، وجعلوها مبتدأ، وما بعدها خبرًا عنها، أو هي ظرف وما بعدها مرفوع بالابتداء. أما إذا كان الاسم بعدها مجرورًا حكموا عليها بالحرفية، وجعلوها حرف جر وما بعدها مجرورًا بها.

وذهب بعض البصريين إلى أن (منذ) اسم على كل حال، فإذا كان الاسم بعدها مجرورًا فعلى تقدير اسم مضاف[٣].

ورأي البصريين في بساطة (منذ) هو الصحيح، إذ لا يترتب عليه تكلُّف في التوجيه الإعرابي لـ (منذ) وما بعدها، بخلاف ادِّعاء تركيبها. وكذلك قول بعضهم إنها اسم في جميع أحوالها قول وجيه.

ومنها أيضًا: (**مَهْمَا**): إذ ادَّعى كثيرون أنها مركبة، فالخليل[٤] ادَّعى أنها مركبة من (ما) التي هي للجزاء، و(ما) التي تُزاد بعد الجزاء، نحو: أينما، فكان الأصل: ماما، فاستقبحوا التكرير، فقلبوا الألف الأولى هاءً، وجعلوها كالشيء الواحد. قال سيبويه: " وسألت الخليل عن (مَهْمَا) فقال: هي (ما) أُدخِلت معها (ما) لغوًا بمنزلتها مع متى... وبمنزلتها مع إنْ... ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى"[٥] واختار هذا المذهب أبو علي الفارسي[٦]، والخوارزمي[٧]، وابن الفرُّخان[٨]، والرضي[٩].

وادَّعى سيبويه[١٠] والأخفش، والزجاج، والبغداديون[١١] أنها مركبة من (مَه) بمعنى اسكت، و(ما) الشرطية، ونُسِبَ هذا المذهب إلى الكوفيين[١٢]. واختاره أبو علي الشلوبين[١٣]. وما قالوه هنا - أعني تركيب اسم الفعل مع غيره، وجعلهما كالشيء الواحد- لم يرد في كلام العرب؛

---

(١) يُنظَر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص٣٣١، وابن يعيش، شرح المفصل، ٩٥/٤، والرضي، شرح الكافية، ٢٠٩/٣، وأبو حيان، الارتشاف، ١٤١٥/٣

(٢) يُنظَر: ابن الأنباري، الإنصاف ص٣٢٦، والمجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص٢٠٦

(٣) يُنظَر: ابن يعيش، شرح المفصل ٩٥/٤، والرضي، شرح الكافية، ٢١٠/٣

(٤) يُنظَر: سيبويه، الكتاب، ٥٩/٣-٦٠ ، والمبرد، المقتضب، ٤٧/٢، وأبو علي الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ص٣١٣، المسائل العضديات، ص٤٥، وأبو علي الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٥٠٢/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ٦٨/٤، والرضي، شرح الكافية، ٨٨/٤، وأبو حيان، الارتشاف،١٨٦٣/٤، والمرادي، توضيح المقاصد، ٢٤١/٤

(٥) سيبويه، الكتاب، ٥٩/٣-٦٠

(٦) يُنظَر: أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، ص٥٢

(٧) يُنظَر: الخوارزمي، ترشيح العلل في شرح الجمل، ص٢٥٥

(٨) يُنظَر: ابن الفرُّخان، المستوفى في النحو، ٨٩/٢

(٩) يُنظَر: الرضي، شرح الكافية، ٨٨/٤

(١٠) يُنظَر: سيبويه، الكتاب، ٦٠/٣

(١١) يُنظَر في رأي الأخفش والزجاج والبغداديين: الرضي، شرح الكافية، ٨٨/٤، وأبو حيان، الارتشاف، ١٨٦٣/٤، والمرادي، توضيح المقاصد، ٢٤١/٤، وابن عقيل، المساعد، ١٣٧/٣

(١٢) يُنظَر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ١٦٨/٣

(١٣) يُنظَر: شرح المقدمة الجزولية ٥٠٤/٢

لأنه بمنزلة جملة، فكما أن الجملة لا تُركَّب مع غيرها، فكذلك أسماء الأفعال، فضلاً عن أنه لم ينُطَق بهذا الأصل في موضع من المواضع[١].

وذهب الفراء[٢] إلى أن الأصل في (مَهْمَا): ما، فحذفت العرب الألف منها، وجعلت الهاء خلفاً منها، ثم وصلت بـ (ما) فدلت على المعنى، وصارت كأنها صلة لـ (ما).

وادَّعى آخرون أنها مركَّبة من (مَن) و(ما) ، فأُبدِلَت نون (مَن) هاءً، وذلك لمؤاخاة (مَن) و(ما) في أشياء، وإن افترقا في شيء واحد[٣].

وبهذا يتلخَّص ادعاؤهم التركيب في (مَهمَا) في أربعة مذاهب على الرغم من أن التركيب على خلاف الأصل، وأن دعوى التركيب لم يقم عليها دليل، وأن كثيرًا ممَّا ادُّعِي فيها أنه أصل لم ينُطَق به في موضع من المواضع.

وقد كان لهذا الادِّعاء أثره، فذهب كثير منهم[٤] إلى أنها اسم، ولا تخرج عن الاسمية واستدلوا على ذلك بعَودِ الضمير عليها، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا﴾ {سورة الأعراف، آية ١٣٢} وقول الشاعر:

إذا سُدتَهُ سُدتَ مِطوَاعَةً ومَهمَا وَكَلتَ إليهِ كَفَاه[٥] فالهاء عائدة على (مَهمَا)، ولا يعود الضمير على حرف.

وذهب بعضهم[٦] إلى أنها تكون اسماً، وتكون حرفاً بمعنى (إن) فإذا عاد عليها الضمير كانت اسماً، وإذا لم يَعُد عليها ضمير كانت حرفاً.

واستدلوا على حرفيتها بقول الشاعر:

ومَهمَا تَكُن عند امرِئٍ من خَليقةٍ

وإن خَالَها تَخفَى على النَّاسِ تُعلَمِ[٧]

والصحيح أن هذا البيت لا حُجَّة فيه، وأن (مَهْمَا) لا توجد في لسان العرب إلا عائداً عليها

---

(١) يُنظَر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١٩٦/٢

(٢) يُنظَر: الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص٤٥

(٣) يُنظَر: مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٣٢٧/١، والسمين الحلبي، الدر المصون، ٤٣١/٥

(٤) يُنظَر: المبرد، المقتضب، ٤٥/٢، وابن السراج، الموجز في النحو، ص٨١، وابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ٨٦٧/٢، والعكبري، اللُّباب في علل البناء والإعراب، ٥٤/٢، وأبو علي الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية، ٥٠٢/٢، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١٣٢/١، ١٩٥/٢، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٦٢٤/٣، شرح التسهيل ٦٨/٤، والرضي، شرح الكافية، ٨٩/٤، والمرادي، توضيح المقاصد، ٢٤٠/٤، والسمين الحلبي، الدر المصون ٤٣٠/٥، وابن هشام، المغنى ٢١٤/٤

(٥) من المتقارب، وقائله المتنخل الهذلى. يُنظَر: ابن يعيش، شرح المفصل ٤٣/٧، وابن مالك، شرح التسهيل، ٦٨/٤، والرضي، شرح الكافية، ٨٩/٤، والبغدادي، خزانة الأدب، ٦٣٥/٣

(٦) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ١٨٦٣/٤، البحر المحيط، ٣٦٣/٤، النكت الحسان، ص١٥١، والمرادي، الجنى الداني، ص٦١١، وابن هشام، المغنى، ٢١٥/٤، وابن عقيل، المساعد، ١٣٦/٣

(٧) من الطويل، وقائله زهير. يُنظَر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٢٤٧/٢، وأبو حيان، النكت الحسان، ص١٥١، والمرادي، الجنى الداني، ص٦١٢، وابن هشام، المغنى، ٢١٥/٤، وابن عقيل، المساعد، ١٣٧/٣

الضمير[١]، كما أن هذا البيت، مُحتَملٌ، ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل.

وكان لهذا الادِّعاء أثره من وجهة أخرى، حيث ذهب بعض النحويين[٢] إلى أنها تأتي ظرف زمان، وقالوا: إن استعمالها ظرفًا ثابت في أشعار الفصحاء من العرب[٣].

وذهب آخرون[٤] إلى أنها لا تكون ظرف زمان. قال الزمخشريُّ: "وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرِّفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها في غير موضعها، ويحسب أن (مَهمَا) بمعنى (متى) ... ويقول: مَهمَا جئتني أعطيتك، وهذا من كلامه، وليس من واضع العربية"[٥].

والصحيح أن (مَهْمَا) بسيطة كما قال بعض النحاة، قالوا: إن (مَهْمَا) بسيطة غير مركبة، لأن الأصل عدم التركيب ووزنها فَعْلَى، والألف فيها للإلحاق، أو للتأنيث[٦].

ومثل ذلك من ادِّعائهم التركيب في الأسماء كثير، منه ادِّعاؤهم تركيب (أَيَّان)[٧]، من (أيُّ أوانٍ) كما قال بعضهم، أو من (أيُّ آنٍ) كما قال آخرون. وادِّعاء الكسائي[٨] والفراء[٩] تركيب (كَمْ) من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية، وادِّعاء الجمهور[١٠] تركيب (كأيِّن) من كاف التشبيه و(أيٍّ) الاستفهامية، أو من الكاف التي هي اسم، ومن (أيِّن) اسم على وزن فَيْعِل، كما قال ابن

(١) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ١٨٦٣/٤، البحر المحيط ٣٦٣/٤

(٢) يُنظَر: الزمخشري، الكشاف، ٤٩٥/٢، وابن الفرخان، المستوفى، ٨/٢، وابن مالك، التسهيل، ص٢٦٣، شرح الكافية الشافية، ١٦٢٥/٣، والرضي، شرح الكافية، ٨٩/٤، وأبو حيان، النكت الحسان، ص١٥١، والمرادي، توضيح المقاصد، ٢٤٠/٤، والجنى الداني، ص٦١٠، والسمين الحلبي، الدر المصون، ٤٢٩/٥

(٣) يُنظَر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٦٢٥/٣، التسهيل، ص٢٦٣

(٤) يُنظَر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٦٩/٤، وأبو حيان، الارتشاف، ١٨٦٣/٤، البحر المحيط، ٣٧٢/٤، والمرادي، توضيح المقاصد، ٢٤٠/٤-٢٤١، الجنى الداني، ص٦٣، والسمين، الدر المصون، ٤٣٠/٥، وابن هشام، المغني، ٢٢٠/٤، وابن عقيل، المساعد، ١٤٢/٣

(٥) الزمخشري، الكشاف، ٤٩٥/٢

(٦) يُنظَر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١٩٦/٢، والرضي، شرح الكافية، ٨٧/٤-٨٨، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ٢٤/٤، وابن هشام، المغني، ٢٢٠/٤

(٧) يُنظَر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص٥٢٢، والثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص٣٥٦، وابن القواس، شرح ألفية ابن معطي، ٣٢٥/١، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢١٩/٤، والزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٢٥١/٤، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١٨٢/٢

(٨) يُنظَر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٤٢٨/١، والنحاس، إعراب القرآن، ١٢٩/٤، وابن عقيل، المساعد، ١٠٦/٢

(٩) يُنظَر: الفراء، معاني القرآن، ٤٦٦/١

(١٠) يُنظَر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٣٥/٤، وابن مالك، شرح التسهيل، ٣٣٦/٢، وأبو حيان، الارتشاف، ٧٨٩/٢، وابن عقيل، المساعد، ١١٥/٢، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٤٧٧/٢

خروف[١]. وقد اكتفى البحث بدراسة ما كان للقول بتركيبه أثرٌ في التوجيه النحوي والإعرابي.

ثانيًا– ادِّعاء التركيب في الأفعال :

ادِّعاء التركيب في الأفعال أقل ادِّعاءات النحويين، لدرجة أن بعضهم ذهب إلى أن التركيب يكون في الأسماء والحروف، ولم يوجد في الأفعال ما هو مركَّب[٢]، والحقيقة أن ادِّعاء التركيب في الأفعال موجود لكنه قليل جدًّا، إذ لم يدَّعُوه إلا في (ليس) و(حبذا). أمَّا (ليس) فإنَّ ادِّعاء التركيب فيها كان من جهة أصلها اللغوي فقط، ولم يُبْنَ على ادِّعاء تركيبها توجيه نحوي.

وأمَّا (**حبَّذا**)، فقد أجمع النحويون على تركيبها، لكنهم اختلفوا فيها، وكان لادِّعاء التركيب أثره في التوجيه الإعرابي لحبذا وما بعدها. والخليل هو أول من ادَّعى تركيب (حبذا)، فهي عنده مركبة من فعل هو (حَبَّ) واسم الإشارة (ذا)، وصارا بالتركيب اسمًا محله الرفع، والتزما حالة واحدة هي التذكير[٣].

وقد وافق النحاة الخليل على ادِّعاء التركيب، ووافقه أكثرهم على اسميتها، وجعلوها مرفوعة بالابتداء وما بعدها خبر، قاله المبرد، وابن السراج، والسيرافي، والأكثرون[٤]. وذهب أبو علي الفارسي[٥] إلى أن (حبذا) خبر، والمخصوص مبتدأ، وأجاز ابن عصفور[٦] الوجهين.

وذهب جماعة منهم الأخفش[٧] وخطاب الماردي[٨] إلى أنهما بعد التركيب صارا فعلاً، والمخصوص هو الفاعل.

وذهب ابن درستويه[٩]، وابن كيسان[١٠]، وابن خروف[١١]، وغيرهم إلى أن (حبذا) ليست مركبة تركيبًا إفراديًّا، بل تركيبًا إسناديًّا، من فعل ماض هو (حَبَّ)، والفاعل وهو اسم الإشارة (ذا)، ولا يغلب أحدهما على الآخر. فهي على هذا القول جملة فعلية رُكِّبت أجزاؤها في كلمة واحدة، ولهذا أجازوا في المخصوص أن يكون مبتدأ وجملة (حبذا) خبره،

(١) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ٧٨٩/٢

(٢) يُنظَر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٦١٠/١

(٣) يُنظَر: سيبويه، الكتاب، ١٨٠/٢

(٤) يُنظَر: المبرد، المقتضب، ١٤٥/٢، وابن السراج، الأصول ١٣٥/١، ١٤٥/٢، وابن الأنباري، أسرار العربية، ص١٠٧، وأبو حيان، الارتشاف، ٢٠٥٩/٤

(٥) يُنظَر: أبو علي الفارسي، المسائل البصريات، ص٨٤٥، كتاب الشعر، ٩٧/١

(٦) يُنظَر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٦٠٩/١

(٧) يُنظَر: ابن مالك، التسهيل، ص١٢٩، وأبو حيان، الارتشاف، ٢٠٥٩/٤

(٨) يُنظَر: ابن عقيل، المساعد، ١٤٢/٢

(٩) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ٢٠٥٩/٤

(١٠) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف ٢٠٥٩/٤، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٩٩/٢

(١١) يُنظَر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٣/٣، وأبو حيان، الارتشاف، ٢٠٥٩/٤، وابن عقيل، المساعد، ١٤١/٢

والرابط اسم الإشارة، وجعل ابن كيسان[١] المخصوص بدلاً من اسم الإشارة لازم التبعية، وذهب آخرون إلى أن المخصوص عطف بيان، وقيل: مبتدأ محذوف الخبر، وقيل خبر مبتدأ محذوف[٢].

وادَّعى دريود[٣] والرَّبَعي[٤] أن (ذا) زائد، وليس اسمًا مشارًا إليه، والمخصوص فاعل (حَبَّ).

وبهذا يتضح أن ادِّعاء التركيب في (حبذا) وتعدُّدَه قد أدَّى إلى اختلاف النحويين في هذا التركيب وما يؤول إليه من أحكام نحوية من حيث الحكم على نوع الكلمة وهو ما يترتب عليه تحديد وظيفتها الإعرابية ووظيفة المخصوص بعدها، وهو ما أوصل النحاة إلى عدم الوقوف على صيغة إعرابية ثابتة لهذا التركيب، وكان الأجدر بهم التمسُّك بالحكم على هذه الكلمة بالتركيب من الفعل (حَبَّ) والاسم (ذا)، وجعل علاقة التركيب بينهما إسناديَّة، وهذا هو الأقرب إلى الصواب.

وقد انتقد الباحثون المحدثون - خصوصًا الوصفيين - ادِّعاءات النحاة في تركيب (حبذا) ، لأنها تُظهِر - عندهم - أن النحو كان مجالاً للاجتهاد، حيث كثرت أقوالهم في هذه اللفظة، ولم يقتربوا من الحقيقة اللغوية، وهي أنها لفظة جمدت على هذا النحو الخاص، فليست من قبيل الأسماء، ولا من قبيل الأفعال، ولكنها لفظة يُعرَب بها عن الحالات التي يمدحون بها شيئًا أو يستحسنونه[٥]. ثم حاول هؤلاء الباحثون أن يجدوا لهذه اللفظة حلاًّ من حلول المنهج الوصفي، فقالوا في مثل قولهم: حبذا الهواء: " وكم يكون أقرب إلى الحقيقة الوصفية أن تقول: إن (حبذا) كلمة يُراد بها المدح، و(الهواء) هو الممدوح مرفوع، لأنه واقع في حيز جملة المدح"[٦].

والحقيقة أن رأيهم هذا يعاني من القصور، فقولهم: (حبذا) كلمة يُراد بها المدح، لا يعطينا دلالة نحوية من حيث نوع الكلمة وموقعها الإعرابي، كما أن جعلهم المخصوص مرفوعًا لوقوعه في حيز جملة المدح لم تبدُ فيه الوظيفة الإعرابية لهذا الاسم المرفوع، بالإضافة إلى أنهم لم يبينوا لنا ما المقصود بجملة المدح، وكلامهم عنها مبهم من حيث تحديد نوع الجملة.

ثالثًا- ادِّعاء التركيب في أسماء الأفعال :

ممَّا ادَّعَوا فيه التركيب من أسماء الأفعال: (**هَلُمَّ**)، وقد ذكر بعضهم[٧] إجماع النحويين على تركيبها، وليس بصحيح، فقد ذهب بعضهم إلى أنها بسيطة

(١) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف ٤/٢٠٦٠، وابن عقيل، المساعد، ١٤٣/٢

(٢) يُنظَر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص١١٠، والرضي، شرح الكافية، ٢٥٦/٤، وأبو حيان، الارتشاف ٤/٢٠٦٠

(٣) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ٤/٢٠٦٠

(٤) يُنظَر: الرضي، شرح الكافية، ٢٥٦/٤

(٥) يُنظَر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص١٠٨

(٦) يُنظَر: المصدر السابق، ص١٠٨-١٠٩

(٧) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ٥/٢٣٠٥

وليست مركبة، وادَّعى فيها التركيبَ أكثرُ النحاة، لكنهم اختلفوا، فالبصريون[١] ادَّعَوا تركيبها من (ها) التي للتنبيه، و(لُمَّ) التي هي فعل أمر من قولهم: لَمَّ الله شعثه، وحُذِفَت ألفها تخفيفًا، ولزم الحذف، ولم يغيِّر التركيب معناها. قال الخليل: لم يُبْقِها التركيب على أصلها[٢].

وادَّعى الفراء[٣] أنها مركبة من (هَلْ) التي للزجر، و(أُمّ) بمعنى أقصد، فأُلقِيَت حركة الهمزة على الساكن قبلها، ثم حُذِفَت، فقيل: هَلُمَّ.

وذهب الكوفيون[٤] إلى أن أصل (هَلُمَّ): هَلاَ أُمَّ، و(هَلاَ) كلمة استعجال فغُيِّرَت إلى (هَلَ) لتخفيف التركيب، ونُقِلَت ضمة الهمزة إلى اللام وحُذِفَت. وضُمِّن (أُمَّ) عندهم معنى أسرع وأقبل، وتعدَّى بـ(إلى) في اللازم، وأما في المتعدي فباق على معناه. ورُدَّ كلامهم بأن (هَلَ) بمعنى أسرع مفتوحة اللام، فلا يجوز أن يتركب منه (هَلُمَّ)[٥].

وكان لادِّعاء التركيب أثره، فذهب البصريون وأكثر الكوفيين إلى أن (هَلُمُمْنَ) هي الصورة لجمع الإناث، لكن الفراء ذهب إلى أن صورتها (هَلُمَّنَّ)، لأن هذه النون التي هي ضمير الجمع لا تكون إلا قبلها ساكن، فزادوا نونًا ثانية قبلها، ليقع السكون عليها، وتسلم فتحة ميم (هَلُمَّ)، فتكون وقاية لها من السكون. وقال آخرون في أمر المؤنث: (هَلُمِّيْنَ)[٦].

والصواب ما ذهب إليه بعض النحويين[٧] من أن (هَلُمَّ) بسيطة لا مركبة، إذ الأصل البساطة حتى يقوم دليل على التركيب، ولأن ذلك أفضل من ادِّعاء التركيب، وما يترتب عليه من توجيه متكلَّف.

رابعًا– ادِّعاء التركيب في الحروف :

ادَّعى النحويون التركيب في كثير من الحروف، وسأقتصر هنا على دراسة بعض الحروف التي كان لادِّعاء النحاة التركيب فيها أثر في التوجيه النحوي والإعرابي.

ومن هذه الحروف: (**إلاَّ**) **الاستثنائية**: ادَّعى تركيبها الفراء، ونُسِبَ ذلك إلى الكوفيين، أما الفراء فقد ادَّعى في معاني القرآن أنها مركبة من (إنْ) التي للجحد، و(لا). قال: "ونرى أن قول العرب: (إلا) إنما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جحدًا وضمُّوا إليها (لا)، فصارا جميعًا حرفًا واحدًا، وخرجا من حدِّ الجحد إذ جُمِعَتا فصارا حرفًا واحدًا"[٨].

(١) يُنظَر: سيبويه، الكتاب ٥٢٩/٣، والمبرد، المقتضب ٢٥/٣، ٢٠٣، والزمخشري، المفصل، ص١٩٣، وابن يعيش، شرح المفصل ٤٢/٤، والرضي، شرح الكافية، ١٠٠/٣

(٢) يُنظَر: الرضي، شرح الكافية، ١٠٠/٣، وأبو حيان، الارتشاف، ٢٣٠٤/٥

(٣) يُنظَر: الفراء، معاني القرآن، ٢٣/١، ويُنظَر أيضًا: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٢/٤، والبغدادي، الخزانة، ٢٩٥/٦

(٤) يُنظَر: الرضي، شرح الكافية، ١٠٠/٣

(٥) المصدر السابق، ١٠٠/٣

(٦) يُنظَر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٢/٤، والرضي، شرح الكافية، ١٠٠/٣-١٠١، والمرادي، توضيح المقاصد، ١١٨/٦-١١٩

(٧) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ٢٣٠٥/٥

(٨) الفراء، معاني القرآن، ٣٧٧/٢

هذا ما قاله الفراء – وهو المشهور من مذهب الكوفيين[١] – وقد نسب إليه بعضهم أن (إلا) مركبة من (إنَّ) و(لا) العاطفة، حُذِفَت النون الثانية من (إنَّ)، وأُدغِمَت الأولى في لام (لا)، فإذا انتصب الاسم بعدها فبـ(إنَّ)، وإذا تبع ما قبله في الإعراب فبـ(لا) العاطفة.

قال الرماني: "وقال الفراء: الأصل في (إلا) إنَّ لا، فأُسكِنَت النون، وأُدغِمَت في اللام فإذا نصبتَ نصبتَ بأن، وإذا رفعتَ رفعتَ بلا" [٢].

وقال ابن يعيش: "وذهب الفراء – وهو المشهور من مذهب الكوفيين– إلى أن (إلا) مركبة من حرفين (إنَّ) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و(لا) التي للعطف، فصارا إنَّ لا، فخُفِّفَت النون وأُدغِمَت في اللام، فأعملوها فيما بعدها عملين، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ(إنَّ)، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ(لا)" [٣].

ونقل ابن السراج في أصوله عن المبرد نسبة ذلك إلى البغداديين. قال: "قال أبو العباس – رحمه الله–: يزعم البغداديون أن قولهم (إلا) في الاستثناء، إنما هي إنَّ ولا، ولكنهم خففوا (إنَّ) لكثرة الاستعمال، ويقولون إذا قلنا: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، فإنما رفعنا زيدًا بلا، وإن نصبنا فبإن"[٤]. والحقُّ أن ابن السراج واهمٌ في نقله هذا[٥].

وكان لهذا الادِّعاء بتركيب (إلا) أثره في التوجيه النحوي، وذلك من خلال التوجيه الإعرابي للاسم الواقع بعد (إلا)، ذلك أن أصحابه ذهبوا في قولهم: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، إلى أنه يجوز في زيد الرفع والنصب، الرفع بـ(لا)، والنصب بـ(إن)، فهم في ذلك مخيَّرون، لأنه قد اجتمع عاملان: (إن) و(لا)، فيعملون أيَّهما شاءوا، وكذلك يقولون: جاءني القوم إلا زيدٌ، وإلا زيدًا[٦].

وقد ردَّ هذا القول وضعَّفه كثير من النحويين[٧]. فالرماني يقول: "وهذا فاسد ، لأنه لا خلاف بينهم في جواز: ما قام إلا زيد، برفع زيد، لأنه لا شيء قبله يعطف عليه، وليس في الكلام منصوب فتكون (إن) عاملة فيه، وإن كان كذلك فسد ما ذهب إليه"[٨].

وقال صاحب الإنصاف: "وأما قول الفراء: إن الأصل فيها (إنَّ) و(لا)، ثم خُفِّفَت (إنَّ) ورُكِّبَت مع

(١) يُنظَر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص٢٢٥

(٢) الرماني، معاني الحروف، ص١٢٦

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٦/٢-٧٧، ويُنظَر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص١١٦، والعكبري، التبيين، ص٣٣٩

(٤) ابن السراج، الأصول، ٣٠٠/١-٣٠١

(٥) يُنظَر: عبد الحميد حمودي الشمري، حقيقة رأي الفراء في تركيب أداة الاستثناء (إلا) تحقيق وتأصيل، مجلة جامعة بابل – العلوم الإنسانية، ج٢٢، ع١، ٢٠١٤م، ص٢٧-٢٨

(٦) يُنظَر: ابن السراج، الأصول، ٣٠١/١

(٧) يُنظَر: الرماني، معاني الحروف، ص١٢٦، وابن السراج، الأصول، ٣٠١/١، وابن الأنباري، الإنصاف، ص٢٣٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ٧٧/٢، والرضي، شرح الكافية، ٨١/٢

(٨) الرماني، معاني الحروف، ص١٢٦

(لا)، فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي وتنزيل، وليس إلى ذلك سبيل، ثم لو كان الأمر كما زعم لوجب ألا تعمل، لأن إنَّ الثقيلة إذا خُفِّفَت بطل عملها، خصوصًا على مذهبكم"[١]. يعني مذهب الكوفيين.

وردَّه الرضي بوجوه، منها أن (لا) على المعنى الذي قاله الفراء ليست عاطفة، لأنها لم تُسبَق بمعطوف عليه، ومع التسليم بكونها عاطفة، فإن العاطفة لا تأتي إلا بعد الإثبات، وقد يقال هنا: ما جاءني القوم إلا زيد، وأن فيما قال الفراء إبعادًا لكل من (إن) و(لا) عمَّا يقتضياه من العمل، وذلك لأنه ينصب بها مرة، ويُتبِع ما بعدها لما قبلها مرة أخرى، والحُكمان لا يجتمعان معاً في موضع، وأن المعطوف عليه قليلاً ما يُحذَف، والمعطوف عليه هنا مُطَّرد الحذف، نحو قولهم: ما قام إلا زيد[٢]. إلى غير ذلك من الردود التي رُدَّ بها ما ذهب إليه الفراء والكوفيون نتيجة ادِّعائهم التركيب في (إلا) وتوجيههم الإعرابي لِمَا بعدها.

ولم يتوقف ادَّعاء تركيب (إلا) عند الفراء والكوفيين، فقد ادَّعى المحدثون بعضُهم أنها مركَّبة، إذ ادَّعى برجشتراسر تركيبها من (إن) الشرطية و(لا) النافية، قال: "الاستثناء أصله من تركيب الجمل، فإن (إلا) من (إن) الشرطية و(لا) النافية"[٣].

(١) ابن الأنباري، الإنصاف، ص٢٣٠

(٢) الرضي، شرح الكافية، ٨١/٢

(٣) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص١٧٥

وادَّعى إبراهيم أنيس أنها مركبة من (إنْ) و(لا) النافيتين، فهو يرى النفي بأداة مركبة أقوى وآكد من النفي بأداة بسيطة[٤]. وأكَّد ذلك مصطفى النحاس، فذهب إلى أنها مركبة من (إنْ) و(لا) النافيتين، وأن معناها في الاستثناء لا يخرج عن النفي[٥].

والصواب ما قاله البصريون من أن (إلا) بسيطة غير مركبة، لأن ادِّعاء التركيب فيها يؤدي إلى توجيهات إعرابية للاسم الواقع بعدها، وهي توجيهات مردودة ومقول بفسادها عند أكثر النحاة، والأصلح عدُّ (إلا) أداة بسيطة رباعية الأصل، وذلك تجنُّبًا لتوجيهات إعرابية بعيدة وفاسدة.

ومنها: (**إذن**)، ادَّعى بعض النحويين تركيبها، لكنهم اختلفوا فيه، فقد حكى بعض المتأخرين[٦] عن الخليل القول بتركيبها من (إذ) و(أنْ)، فنقلت حركة الهمزة إلى الذال، ثم حُذِفَت الهمزة. ونسب بعضهم[٧] هذا القول إلى الكوفيين، ونقله ابن هشام[٨] ولم ينسبه لأحد.

والمشهور أن هذا الرأي للخليل، وذكر المالقي[٩]

(٤) يُنظَر: إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، ص١٨٤-١٨٥

(٥) يُنظَر: مصطفى النحاس، أساليب النفي في العربية، ص١٢٣

(٦) يُنظَر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٠/٤، والرضي، شرح الكافية، ٤٦/٤، وأبو حيان، الارتشاف، ١٦٥٠/٤، والمرادي، توضيح المقاصد، ١٢٤٠/٤، الجنى الداني، ص٣٦٣، وابن عقيل، المساعد، ٧٤/٣

(٧) يُنظَر: المالقي، رصف المباني، ص١٥٧

(٨) يُنظَر: ابن هشام، المغني، ١٠٩/١

(٩) يُنظَر: المالقي، رصف المباني، ص٦٩

أن الذي روى هذا عن الخليل هو أبو عبيدة، وعند الدماميني[١] أن الذي رواه أبو عبيدة والزجاج والفارسي. وقد ردَّ هذه المسألة على الخليل كثيرٌ[٢]، وذكر السيوطي[٣] أن مذهب الزجاج والفارسي كمذهب الخليل، فهي عندهما لا تنصب بنفسها؛ لأنها غير مختصة، إذ تدخل على الجملة الاسمية، وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل.

والصحيح أن هذا الادِّعاء بالتركيب ليس للخليل، بل تقوَّله عليه بعضهم، فسيبويه لم ينقل هذا الرأي عنه، ولو كان له لنقله، والخليل نفسه كان يقول إن (أنْ) بعد (إذن) مضمرة[٤]، ولو كان يدَّعي تركيبها لجعلها ناصبة بنفسها، لوجود (أنْ) الناصبة في التركيب.

وادَّعى أبو علي الرُّنْدي تركيبها من (إذا) و(أنْ)، حُذِفَت همزة (أنْ) وألف (إذا) لالتقاء الساكنين. والذي دعاه إلى هذا الادِّعاء أنها "تعطي ما تعطي كل واحدة منهما، فتعطي الربط كـ(إذا)، والنصب كـ(أن)" [٥].

وهذا الادَّعاء مردود "لأنه ينطلق من بقاء المعنى السابق لطرفي التركيب، وهذا مخالف لأكثر المركَّبات، إذ ينصُّ النحويون على ضرورة تغيير حكم المركَّب ودلالته عمَّا كان لأجزائه قبل التركيب"[٦].

وادَّعى الرضي[٧] غير هذه الادِّعاءات كلِّها، وحاصل كلامه أن (إذن) أصلها (إذ) الظرفية، وتنوينها عِوَض من الجملة المضاف إليها المحذوفة لما قصدوا جَعْلَه صالحًا للأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصًّا بالماضي. ونقل أبو حيان[٨] مثل ذلك عن بعض الكوفيين، ونقله الزركشي[٩] عن بعض المتأخرين.

وادَّعى بعض المحدثين[١٠] أن (إذن) هي (إذا) الظرفية الشرطية، وأن تنوينها ليس إلا عِوَضًا عن الجملة المحذوفة وهي جملة الشرط. وذهب هؤلاء إلى "أن إقحام (إذن) بين أدوات النصب إنما جاء من إفادتها معنى الاستقبال، وهذا المعنى مستفاد أصلاً من (إذا) ، لأنها على حدِّ ما يقول المعربون: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوب بجوابه"[١١]. وواضح أن اشتراك (إذن) و(إذا) في الدلالة على المستقبل هو ما دعا هؤلاء إلى ما قالوه.

وكان لهذه الادِّعاءات أثرها في التوجيه النحوي، إذ أدى الخلاف في البساطة والتركيب إلى الخلاف في

(١) يُنظَر: الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب، ٨٢/١

(٢) يُنظَر: يُنظَر: المبرد، المقتضب، ٧/٢، وابن مالك، التسهيل، ص٢٣٠، والمالقي، رصف المباني، ص٦٩

(٣) يُنظَر: السيوطي، الهمع، ١٠٤/٤

(٤) يُنظَر: المبرد، المقتضب، ٧/٢، والمرادي، توضيح المقاصد، ١٢٤١/٤

(٥) السيوطي، الهمع، ١٠٤/٤

(٦) عبد الله عوض عمر بن سميط، أنماط التركيب في العربية، ص٦٦

(٧) يُنظَر: الرضي، شرح الكافية، ٤٧/٤

(٨) تنظر: أبو حيان، الارتشاف، ١٦٥٠/٤

(٩) يُنظَر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١٨٧/٤

(١٠) يُنظَر: أحمد عبد الستار الجواري، نحو الفعل، ص٤٠-٤١

(١١) المصدر السابق، ص٤١

النصب بها أو بغيرها، فالذين قالوا ببساطتها قالوا إنها الناصبة لا (أنْ) مضمرة بعدها، والذين قالوا بتركيبها يكون الناصب عندهم (أنْ) مضمرة، وكان الأجدر الأخذ برأي الجمهور في القول ببساطة (إذن) بدلاً من محاولة إيجاد مسوِّغ لعملها بادِّعاء تركيبها، وهي ادِّعاءات لا تقوم على دليل قاطع، بالإضافة إلى أن ثمة خلافًا في مكونات تركيبها، وتعدُّدًا في الآراء في أصلها. كما أنها لو كانت مركَّبة من (إذ) (أنْ) لكانت ناصبة على كلِّ حال تقدمت أو تأخرت، وعدم عملها في بعض المواضع دليل على عدم تركيبها[١].

ومنها: (**كأنَّ**): ادَّعى الإجماع على تركيبها ابن هشام الخضراوي وابن الخباز[٢]، وليس الأمر كما قالا، إذ قال بتركيبها كثير من النحويين[٣]، فزعموا تركيبها من حرف التوكيد (إنَّ) وحرف التشبيه (الكاف)، وقُدِّم حرف التشبيه اعتناءً به ففُتِحَت همزة (إنَّ). وممَّن قال بذلك الخليل، وسيبويه، والأخفش، والفراء، وجمهور البصريين. قال سيبويه: "وسألت الخليل عن (كأنَّ)، فزعم أنها (إنَّ) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع (إنَّ) بمنزلة كلمة واحدة"[٤].

ونتيجة لادِّعاء الخليل حاول النحاة تصوُّر الأصل الذي كانت عليه جملة (كأنَّ)، نحو قولهم: كأن زيدًا عمرو. فقال ابن جني: "اعلم أن أصل هذا الكلام: زيد كعمرو، ثم أرادوا توكيد الخبر، فزادوا فيه (إنَّ)، فقالوا: إنَّ زيدًا كعمرو، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه، فقدَّموا حرفه إلى أول الكلام عنايةً به وإعلامًا أن عقد الكلام عليه، فلما تقدمت الكاف وهي جارَّة لم يجز أن تباشر (إنَّ) ، لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا: كأنَّ زيدًا عمرو"[٥]. ولا يخفى ما في هذا من التكلُّف وادِّعاء ما لا أصل له.

وكان لادِّعاء التركيب في (كأنَّ) أثره في التوجيه النحوي، إذ اختلف القائلون بالتركيب في متعلق الكاف، فأبطل ابن جني وابن يعيش تعلُّقها بفعل ولا معنى فعل لتقدمها؛ وذلك لأنها فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف[٦].

"ولما رأى الزَّجَّاج أن الجار غير الزائد حقُّه التعلُّق قدَّر الكاف هنا اسمًا بمنزلة مِثْل، فلَزِمَهُ أَن يقدِّر له موضعًا، فقدَّره مبتدأ، فاضطُرَّ إلى أَن قدَّر له خبرًا لم يُنطَق بِه قَطُّ، ولا المعنى مُفتقِرٌ إليه، فقال: معنى كأنَّ

(١) يُنظَر: المالقي، رصف المباني، ص١٥٧

(٢) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ١٢٣٨/٣، وابن هشام، المغني، ٧٢/٣

(٣) يُنظَر: سيبويه، الكتاب، ١٥١/٣، والمالقي، رصف المباني، ص٢٨٤، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٤٩/١، والرضي، شرح الكافية، ٣٦٩/٤، وأبو حيان، الارتشاف، ١٢٣٨/٣، والمرادي، الجنى الداني، ص٥٦٨

(٤) سيبويه، الكتاب، ١٥١/٣

(٥) ابن جني، الخصائص، ٣٣٨/١

(٦) يُنظَر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٣٠٤/١، وابن يعيش، شرح المفصل، ٨١/٨

زيدًا أَخوك: مِثْلُ أُخوَّةِ زيدٍ إياك كائن"[١].

وذهب الأكثرون إلى أنه لا موضع لـ(أنَّ) وما بعدها؛ لأن (الكاف) و(أنَّ) صارا بالتركيب كلمة واحدة[٢]. وذهب الرضي إلى أن (إنَّ) التي فُتِحَت همزتها لفظًا رعاية للفظ الكاف هي في المعنى باقية على حالها لم تَصِرْ بالفتحة حرفًا مصدريًّا، فصار الكاف مع (أنَّ) كلمة واحدة، فلا عمل للكاف كما كان لها حين كانت في محل خبر (إنَّ) ، لصيرورتها كجزء الحرف ولا تقتضي ما تتعلَّق به كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الخبر، لأنها خرجت بالجزئية عن كونها جارة[٣].

فـ(كأنَّ) عند هؤلاء النحويين مركَّبة، لكنها عندهم حرف واحد ذو حكم مستقل، ولا يعطون أجزاء المركَّب المستقل وظائفها الخاصة بها في حال الإفراد، وهي عندهم حرف دالٌّ على التشبيه المؤكد؛ لأنه مركَّب من (الكاف) و(إنَّ).

"والذي حمل على ادِّعاء التركيب فيها أنه قد تقرر التشبيه بالكاف، في نحو: زيد كعمرو، ولم يتقرر بـ(أنَّ)، وإذا أمكن أن يكون التشبيه بالحرف الذي تقرَّر ذلك فيه كان أولى"[٤]. ولذلك ادَّعَوا تركيبها من الكاف و(أنَّ).

ومن هنا يبدو أن ادَّعاء التركيب في (كأنَّ) قد أدَّى إلى اختلافهم في الكاف من حيث الاسمية والحرفية، واختلافهم في متعلقها إن جُعِلَت حرفًا، وإن جُعِلت اسمًا قُدِّر لها محذوف لم يُنطَق به، بالإضافة إلى الخلاف في (إنَّ) بداية من التعليلات التي ذكروها لفتح همزتها سواء لدخول الجار عليها كما قال ابن جني، أو لطول الحرف بالتركيب كما قال آخرون[٥].

والصحيح أن (كأنَّ) بسيطة غير مركَّبة، وهذا ما قاله بعض النحويين، منهم الرضي، والمالقي، وأبو حيان، وابن هشام. قالوا: إنها غير مركَّبة لعدم الدليل على تركيبها، والأولى أن يكون حرفًا بسيطًا وُضِع للتشبيه كالكاف[٦]، وأيَّدوا رأيهم بأن الأصل في الألفاظ البساطة والتركيب طارئ، والالتفات إلى الأصل أحسن، والأصل للحكم على الحرف بالتركيب بقاء المعنى والحكم الذي له في حالة البساطة، والكاف في حالة الإفراد كانت تتعلق بخبر (إنَّ) في حين أنها بعد التركيب مع (إنَّ) امتنع تعلُّقها بشيء ، وأن دخول الكاف - وهي حرف جر- على حرف مصدري يوجب تقدير مصدر من الحرف المصدري وما بعده يكون في محل جر بالكاف، وإذا قُدِّرَ ذلك في ما بعد (كأنَّ) أصبح الكلام غير تام، بخلاف الأصل المحوَّل عنه[٧].

---

(١) ابن هشام، المغني، ٣/٧٣-٧٤

(٢) المصدر السابق، ٣/٧٤

(٣) يُنظَر: الرضي، شرح الكافية، ٤/٣٦٩-٣٧٠

(٤) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/٤٤٩

(٥) يُنظَر: ابن هشام، المغني، ٣/٧٤-٧٥

(٦) يُنظَر: الرضي، شرح الكافية، ٤/٣٧٢، وأبو حيان، الارتشاف، ٣/١٢٣٨

(٧) يُنظَر: المالقي، رصف المباني، ص٢٨٤-٢٨٥

وقد أحسن ابن هشام إذ قال: "والمخلِّص عندي من الإشكال أن يُدَّعى أنها بسيطة"[١].

وقوله هو الصواب؛ لأن ادِّعاء التركيب فيها يؤدى إلى كثرة الإشكالات والتوجيهات النحوية المتكلِّفة.

ومنها أيضًا: (**لكنَّ**): فقد ادَّعى الكوفيون تركيبها، لكنهم اختلفوا فيه، فذهبوا- عدا الفراء - إلى أنها مركبة من (لا) و(إنَّ) المكسورة الهمزة المصدَّرة بالكاف الزائدة، والأصل: لا كإنِّ، فنُقِلَت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحُذِفَت الهمزة[٢]. وأيَّد الكوفيين في ذلك ابنُ يعيش، قال: "وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير"[٣]. وردَّ قولَهم الرضي قائلاً: "ولا يخفى أثر التكلُّف فيما قالوا، وهو نوع من علم الغيب، وفيه نقل الحركة إلى المتحرِّك، وهو كما قالوا: إن (كَمْ) مركبة من الكاف و(ما)، والأصل عدم التركيب"[٤].

وادَّعى الفراء تركيبها من (إنَّ) زيد عليها لام وكاف. قال: "وإنما نصبت العرب بها إذا شُدِّدت نونها، لأنَّ أصلها: إنَّ عبد الله قائم، فزِيدَت على (إنَّ) لام وكاف فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا"[٥]. هذا ما ادَّعاه الفراء نفسه، لكن نقل عنه بعض المتأخرين ادِّعاءه تركيبها من (لكنْ) و(أنَّ)، والأصل: لكنْ أنَّ، فطُرِحَت الهمزة للتخفيف ونون (لكنْ) لالتقاء الساكنين[٦].

وكان لادِّعاء الكوفيين أثره في التوجيه النحوي، إذ أجازوا دخول اللام في خبر (لكنَّ)، كما تدخل في خبر (إنَّ)، نحو: ما قام زيد لكنَّ عمرًا لقائم. والقياس عندهم ما ذُكِرَ من زيادة (لا) و(الكاف) على (إنَّ)، وحُذِفَت الهمزة لكثرة الاستعمال، فصارتا جميعاً حرفًا واحدًا. واستدلوا على ذلك بأنه يجوز العطف على موضع (لكنَّ)، كما يجوز العطف على موضع (إنَّ) ، فدل ذلك على أن الأصل فيها (إنَّ) زيدت عليها (لا) و(الكاف)، فكما يجوز دخول اللام في خبر (إنَّ) فكذلك يجوز دخولها في خبر لكنَّ[٧].

وادَّعى السهيلي أنها مركبة من (لا) و(كأنَّ)، والكاف للتشبيه و(أنَّ) على أصلها، ولذلك وقعت بين كلامين من نفي لشيء وإثبات لغيره[٨].

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنها بسيطة لا مركبة[٩].

وإذا كان النحويون القدماء قد اختلفوا في ادِّعاء

(١) ابن هشام، المغني، ٧٤/٣

(٢) يُنظَر: الرضي، شرح الكافية، ٣٧٢/٤، والمرادي، الجنى الداني، ص٦١٧، وابن هشام، المغني، ٥٤٥/٣، وابن كمال باشا، أسرار النحو، ص٢٦٦

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ٧٩/٨

(٤) الرضي، شرح الكافية، ٣٧٢/٤

(٥) الفراء، معاني القرآن، ٤٦٥/١

(٦) يُنظَر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٩/٨، والرضي، شرح الكافية، ٣٧٢/٤، وأبو حيان، الارتشاف، ١٢٣٨/٣، وابن هشام، المغني، ٥٤٤/٣

(٧) يُنظَر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص١٧١

(٨) يُنظَر: السهيلي، نتائج الفكر، ص٢٥٥

(٩) يُنظَر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٩/٨، والرضي، شرح الكافية، ٣٧٢/٤، وابن هشام، المغني، ٥٤٤/٣

التركيب في (لكنَّ) فكذلك المحدثون، منهم من أيَّد الكوفيين في ادِّعاء التركيب، ورأى أنه الأقرب إلى الصواب والأهدى إلى الطريق الصحيح[١]. ومنهم من أنكر هذا الادِّعاء، ورأى أنه تركيب مستغرب، ولا سند له من الحق والواقع[٢]، بل إن بعضهم ذهب إلى أنها مركبة من (لا) و(كُنَّ) التي تعني في العبرية (هكذا) [٣]. وهذا ادِّعاء أشد غرابة وعجبًا من غيره.

وما ضر هؤلاء وأولئك إن جعلوا (لكنَّ) بسيطة كما قال البصريون، إذ الأصل عدم التركيب، ودعوى التركيب تفتقر إلى الدليل، وهي دعوى غير مستقرة عند أصحابها من الكوفيين ومن جاء بعدهم كالسهيلي، فقد وقع الخلاف بينهم في مكونات التركيب.

أما المحدثون فواضح أن بعضهم حاول إيجاد لفظة في اللغات السامية مقاربة لـ(لكنَّ) فوجد (كُنَّ) في العبرية تعني (هكذا)، فادَّعى تركيبها من (لا) و(كُنَّ)، وهذا أيضًا ادِّعاء يفتقر إلى الدليل القاطع.

إنَّ ادِّعاء التركيب قد أدَّى إلى كثرة الخلافات بين النحاة، واتساع الهوة بينهم قديمًا وحديثًا، ولذا يُعَدُّ قول البصريين ببساطة (لكنَّ) مذهبًا سليمًا، إذ لا يترتب عليه آثار في التوجيه النحوي.

ومنها: (**لن**): وأول من ادَّعى تركيبها الخليل، ادَّعى أنها مركَّبة من (لا) و(أنْ)، حُذِفَت همزة (أن) تخفيفًا، والألف لالتقاء الساكنين، وحدث بالتركيب معنى لم يكن قبلُ، واستقلت بما بعدها كلامًا[٤]. ووافق الخليلَ في ادِّعاء تركيبها الكسائي[٥]، والأخفش[٦]، والمازني[٧]، وابن جني[٨]، وابن يعيش[٩]، وغيرهم.

وأنكر سيبويه[١٠] ادِّعاء الخليل، وذهب إلى أنها بسيطة جاءت على حرفين، وهو مذهب الجمهور[١١]. واحتجُّوا بجواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: زيدًا لن أضرب، ولو كانت مركبة من (لا) و(أنْ) ما جاز ذلك؛ لأن ما بعد (أنْ) لا يعمل فيما قبلها. كما أنه إذا كان الأصل في لن يقوم زيد: لا أن يقوم زيد، فلا بدَّ من تأويل الفعل مع الحرف المصدري بمصدر، فيكون التقدير: لا قيام زيد، وليس

(١) يُنظَر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص١٧٦

(٢) يُنظَر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص١٦٩

(٣) يُنظَر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص١٧٦

(٤) يُنظَر: سيبويه، الكتاب، ٥/٣، والمبرد، المقتضب، ٨/٢، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١٦١/١، وابن السراج، الأصول، ١٤٧/٢، وأبو علي الفارسي، كتاب الشعر، ٧٦/١، وابن مالك، شرح التسهيل، ١٥/٤

(٥) يُنظَر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١٦١/١، وابن مالك، شرح التسهيل، ١٥/٤، وابن هشام، المغني، ٥٠٢/٣

(٦) يُنظَر: الأخفش، معاني القرآن، ١٢١/١

(٧) يُنظَر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ١٠٥٠/٢

(٨) يُنظَر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٣٠٥/١

(٩) يُنظَر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١١٢/٨

(١٠) يُنظَر: سيبويه، الكتاب، ٥/٣

(١١) يُنظَر: المبرد، المقتضب، ٨/٢، وابن السراج، الأصول، ١٥٢/٢، والمرادي، الجنى الداني، ص٢٧٠، وابن هشام، المغني، ٥٠١/٣-٥٠٢

هذا بكلام تام، بخلاف: لن يقوم زيد[١].

وردَّ مدَّعو التركيب تلك الأدلة، وخلاصة قولهم أن حكم (أنْ) تغير بتركيب (لا) معه، لأن الحروف إذا رُكِّبت تغير حكمها بعد التركيب عمَّا كانت عليه قبلُ[٢]. وردَّ القائلون بالبساطة هذا الردَّ بأن معنى النفي باق في (لن)، فينبغي ألا يتغيَّر حكمها عند التركيب[٣].

وذهب الفراء مذهبًا مخالفًا، إذ ادَّعى أن (لن) أصلها (لا) فأُبدِلت الألف نونًا[٤]. وردَّ هذا القول وضعَّفه بعض النحاة، قالوا: إنه دعوى لا دليل عليها، و(لا) لم توجد ناصبة في موضع، وأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفًا لا العكس[٥].

وادَّعى المبرد[٦] أن (لن) والفعل في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير في قولهم: لن تقوم، لا أن تقوم موجود.

أما المحدثون فأيَّد بعضهم ادِّعاءَ الخليلِ تركيبَ (لن)، واتهموا سيبويه بأنه لم يفهم معنى كلام الخليل، لأنه كان يرى أن الكلمتين إذا رُكِّبتا ولكلٍّ منهما معنى وحكم صار لهما بالتركيب استعمال وحكم جديدان، وأن أصل النفي في العربية أن يكون بـ(لا) و(ما)، وأن العربية اشتقت من (لا) أدوات مثل ليس ولن ولم،و(لن) مركبة من (لا) و(أن) [٧].

والملاحظ أن ادِّعاء تركيب (لن) قاد النحويين إلى الخلاف فيما بينهم، ولعل احتواءه على حرف النون من جهة، وعمله النصب من جهة أخرى هو ما دعاهم إلى القول بتركيبه، والصحيح مذهب سيبويه والجمهور في القول ببساطة (لن) ، لقوة أدلتهم، ولأن ادِّعاء التركيب لا يكون إلا بدليل قاطع، ولا دليل على التركيب هنا، كما أن الأصل في الحروف البساطة والتركيب فرع، وكما أن (لم) بسيطة غير مركَّبة فكذلك تكون (لن)، بالإضافة إلى أن الواقع اللغوي يشهد ببساطة هذا الحرف بمعناه وأحكامه الخاصة.

ومنها كذلك: (**أَمَا**)، إذا كانت بمعنى حقًّا أو أحقًّا، فتفتح بعدها همزة (إنَّ)، فقد ادَّعى بعضهم[٨] أنها مركَّبة، وتركيبها من كلمتين: حرف وهو همزة الاستفهام واسم وهو (ما) بمعنى شيء.

---

(١) يُنظَر: الرضي، شرح الكافية، ٣٩/٤، والمالقي، رصف المباني، ص٣٥٥-٣٥٦

(٢) يُنظَر: عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ١٠٥٠/٢، وابن الأنباري، أسرار العربية، ص٣٢٩

(٣) يُنظَر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص١٧٦

(٤) يُنظَر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٦/٧، والرضي، شرح الكافية، ٣٨/٤، والمالقي، رصف المباني، ص٣٥٥، وأبو حيان، الارتشاف، ١٦٤٣/٤، والمرادي، الجنى الداني، ص٢٧٢، وابن هشام، المغني، ٥٠١/٣

(٥) يُنظَر: الرضي، شرح الكافية، ٣٨/٤، وابن هشام، المغني، ٥٠١/٣

(٦) يُنظَر: المبرد، المقتضب، ٨/٢

(٧) يُنظَر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص١٦٩، ومهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٢٥٧، وإبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص١٧٤

(٨) يُنظَر: المرادي، الجنى الداني، ص٣٩١، وابن هشام، المغني، ٣٤٦/١

وكان لهذا الادِّعاء أثره، فقد روى سيبويه الفتح على أن (أمَا) بمعنى حقًّا، فتفتح بعدها الهمزة كما تفتح بعد حقًّا، لأنها مؤولة بمصدر مبتدأ، وحقًّا مصدر واقع ظرفًا مخبرًا به. قال: "وتقول: أمَا إنَّه ذاهبٌ، وأمَا أنه منطلقٌ، فسألت الخليل عن ذلك، فقال: إذا قال: أما أنه منطلقٌ، فإنه يجعله كقولك: حقاً أنه منطلقٌ، وإذا قال: أما إنه ذاهب، فإنه بمنزلة قوله: ألا، كأنَّك قلت: ألا إنَّه ذاهبٌ"[١].

واختار المبرد[٢] أن (حقًّا) مصدر يَحِقُّ محذوفًا، و(أنَّ) وصلته فاعل. والفرق بين مذهبي سيبويه والمبرد واضح، وقد صحَّح ابن هشام ما قاله سيبويه، قال: "فالمعنى: أحقًّا، وهذا هو الصواب، وموضع (ما) النصب على الظرفية"[٣] يعنى موضع (ما) على كونها مركبة من همزة الاستفهام و(ما). وذكر الأمير أن الظرفية هنا مجازية[٤]. وردَّ البغدادي[٥] قول سيبويه وابن هشام، ورجَّح قول المبرد.

أما ابن خروف[٦] فذهب إلى أنها حينئذٍ حرف، وجعلها من (أنَّ) ومعموليها كلامًا تركَّب من حرف واسم. وردَّ المرادي[٧] هذا المذهب، وكذلك ردَّه البغدادي[٨]، ورأى أنه بعيد عن الصواب بمراحل.

وذهب آخرون[٩] إلى أنها اسم بمعنى حقًّا، وإذا كانت كذلك فهي بسيطة غير مركبة. وهو الصحيح.

ومنها: (**إمَّا**) **العاطفة**، ادَّعى سيبويه[١٠] تركيبها من (إنْ) و(ما)، أُدغِمَت نون (إنْ) في (ما)، فصارت (إمَّا)، و(إنْ) عنده مجرَّدة عند التركيب عن الشرطية، ووافقه بعضهم[١١]، وصحَّح السيوطي هذا الادِّعاء، قال: "وهي مركَّبة من (إنْ) و(ما) الزائدة على الأصحِّ"[١٢]. وذهب غير هؤلاء[١٣] إلى أنها بسيطة لا مركَّبة.

وكان لادِّعاء التركيب أثره في التوجيه النحوي، إذ أجاز القائلون بتركيبها حذف (إمَّا) الأولى وحذف (ما) من (إمَّا) الثانية، وجعلوا من ذلك قول الشاعر:

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١٢٢/٣. وفيه: وإذا قال: أما إنه منطلقٌ. والصواب ما أثبتُّ.

(٢) يُنظَر: ابن هشام، المغني، ٣٤٨/١، البغدادي، الخزانة، ٣٠٧/٤

(٣) يُنظَر: ابن هشام، المغني /٣٤٦

(٤) يُنظَر: محمد الأمير، حاشية الأمير على مغني اللبيب، ٥٣/١

(٥) يُنظَر: البغدادي، الخزانة، ١٧٢/١

(٦) يُنظَر: المرادي، الجنى الداني، ص٣٩١، وابن هشام، المغني، ٣٤٥/١، والدماميني، شرح الدماميني على معني اللبيب، ٢٢٠/١

(٧) يُنظَر: الجنى الداني، ص٣٩٠

(٨) يُنظَر: البغدادي، الخزانة، ٣٧٠/٤

(٩) يُنظَر: المرادي، الجنى الداني، ص٣٩٠، وابن هشام، المغني، ٣٤٦/١

(١٠) يُنظَر: سيبويه، الكتاب، ٦٧/٢

(١١) يُنظَر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٢٢٧/٣

(١٢) السيوطي، الهمع، ٢٥٥/٥

(١٣) يُنظَر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ، ١٢٢٧/٣، وأبو حيان، الارتشاف، ١٩٩٣/٤، والمرادي، توضيح المقاصد، ٢/ ١٠١٦، الجنى الداني ص٥٣٣، والدماميني، شرح الدماميني على المغني، ١٢٨/١، والأمير، حاشية الأمير، ٥٦/١

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صيِّفٍ

وإنْ مِنْ خريفٍ فَلنْ يَعدَما[١]

والأصل: إمَّا من صيِّف وإمَّا من خريف، فحُذِف (إمَّا) الأولى، و(ما) من (إمَّا) الثانية، وعلى القول بالتركيب تكون (ما) زائدة وليست للنفي[٢].

وذهب المبرد[٣] وأبو علي[٤] والأصمعي[٥] إلى أن (إنْ) في البيت شرطية، والفاء للجواب، وردَّ ذلك ابن هشام بقوله: "وليس بشيء"[٦]، وجعل أبو عبيدة[٧] (إنْ) في البيت زائدة، ورُدَّ كلامه بأن زيادتها لم تثبت بعد العاطف[٨].

وبهذا رأينا كيف كان لادِّعاء التركيب في (إمَّا) أثر في التوجيه النحوي، والصحيح كونها بسيطة غير مركَّبة كما قال غير سيبويه، لأن الأصل البساطة لا التركيب، والبيت الذي استشهد به سيبويه وغيره ممَّن ادَّعَوا التركيب له تخريجات أخرى، وإن صحَّ ما قالوه فهو على الضرورة، ولا تُبنَى القاعدة الكلية بالضرورة والمحتمَل، كما أن سيبويه نفسه أجاز في البيت ما ذكره غيره، فقال: "وإن أراد (إنْ) الجزاء فهو جائزٌ؛ لأنه يُضمَر الفعل، و(إمَّا) يجري ما بعدها ههنا على الابتداء"[٩].

ومنها أيضًا: **(لمَّا) الشرطية**: إذ ادَّعى فيها التركيب أبو علي الفارسي[١٠]، وابن العريف[١١]، وابن يعيش[١٢]، فذهبوا إلى أنها مركبة من (لم) النافية و(ما) فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن لها وهو الظرفية، وخرجت بذلك إلى حَيِّز الأسماء، فاستحالت بالتركيب من الحرفية إلى الاسمية، وتغيَّر معناها بالتركيب من المضي إلى الاستقبال.

وكان لهذا الإدِّعاء أثره، إذ ذهب أبو علي[١٣] وآخرون إلى أنها ظرف زمان بمعنى حين، والعامل فيها جوابها، ورُدَّ هذا المذهب بأن (لما) أُجِيبَت بـ (ما) النافية، و(إذا) الفجائية، وما بعدهما لا يعمل فيما

(١) من المتقارب، وقائله النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ، يُنظَر: سيبويه، الكتاب، ٢٦٧/١، والمبرد، المقتضب، ٢٨/٣، وابن جني، الخصائص، ٤٤٣/٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٠٢/٨، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٢٢٩/٣

(٢) يُنظَر: الأمير، حاشية الأمير، ٥٦/١

(٣) يُنظَر رأي المبرد في: الجنى الداني، ص٥٣٥، والمغني ٣٧٩/١. والذي في المقتضب ٢٨/٣ والكامل ٢٨٩/١ موافقته سيبويه في حذف (ما) من (إمَّا) الثانية.

(٤) يُنظَر: أبو علي الفارسي، كتاب الشعر، ٨٧/١

(٥) يُنظَر: المرادي، الجنى الداني، ص٥٣٥، وابن هشام، المغني، ٣٧٩/١

(٦) يُنظَر: ابن هشام، المغني، ٣٨٠/١

(٧) المصدر السابق ٣٨٠/١

(٨) يُنظَر: الأمير، حاشية الأمير، ٥٧/١

(٩) سيبويه، الكتاب، ٢٦٨/١

(١٠) يُنظَر: أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص ٣٢٨، كتاب الشعر، ٧٠/١

(١١) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ٢٣٦٣/٥

(١٢) يُنظَر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠٦/٤

(١٣) يُنظَر: أبو علي الفارسي، كتاب الشعر، ٧٠/١، ٨٩

قبلهما، فانتفى بذلك كونها ظرفاً[١]، وبأنها لو كانت ظرفاً بمعنى (حين) لكان الفعل جواباً لها غير جزاء، وكان عاملاً فيها، ولَزِمَ من ذلك وقوع الفعل فيها، ونحن نقول: لما قمتَ أمس أحسنتُ إليك اليوم، فَدَلَّ ذلك على أنها ليست بمعنى حين[٢].

وذهب سيبويه[٣] إلى أنها حرف يدل على ربط جملة بأخرى رَبطَ سببية، واختاره بعض النحاة [٤]. وذهب آخرون[٥] إلى أنها إن دخلت على الفعل الماضي فاسم، وإن دخلت على المستقبل فحرف.

والصحيح أن (لما) حرف وجوب لوجوب كما قال سيبويه، ودليل ذلك أمور:

أحدها – أن جواب (لما) قد يكون بـ (إذا) الفجائية، وهو كثير في القرآن وأشعار العرب، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ {سورة النساء، آية ٧٧}، ولا يصحُّ لما بعد (إذا) الفجائية أن يعمل فيما قبلها، فلو كانت (لما) ظرفاً لما صح أن يتقدم على إذا الفجائية [٦].

الثاني– أن الفعل الذي يكون جواباً لـ (لما) قد يأتي منفيّاً بـ (ما) متأخراً عن الفعل الذي بعدها، فدلَّ ذلك على أن (لما) ليست بظرف، لأنه لو كان ظرفاً لكان الجواب هو العامل، و(ما) دخلت عليه، وهى نافية ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٧].

الثالث – اختلاف متعلِّق الفعل بعدها والفعل الواقع جواباً، مع امتناع اجتماعهما.

الرابع – أن الفعل الواقع جواباً لها قد يجيء متراخيًا عن زمان الفعل الذي بعدها، ولو كانت ظرفاً لَمَا تراخى عنه، لأن العامل في الظرف لا بُدَّ أن يقع فيه، أما أن يقع بعده فلا يجوز[٨].

الخامس– أن الظرف لا دلالة فيه على العِلِّيَّة، وقد جاءت (لما) للعِلِّيَّة في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ {سورة الكهف، آية ٥٩}، فقوله: ﴿لما ظَلَمُوا﴾ إشعار بعلَّة الإهلاك، وهى الظلم[٩].

ومثل ذلك في ادِّعاء التركيب كثير في الحروف، منه ما ادَّعَوه من تركيب (أمَّا) من (إن) الشرطية و(ما) كما قال أحمد بن يحيى[١٠]، أو من (أَم) و(ما)

(١) يُنظَر : السمين الحلبي، الدر المصون، ١٦٠/١

(٢) يُنظَر: المالقي، رصف المباني، ص ٣٥٤، وابن هشام، المغنى، ٣٠٩/١

(٣) يُنظَر: سيبويه، الكتاب، ٢٣٤/٤

(٤) يُنظَر: السهيلي، نتائج الفكر، ص١٢٧، والمالقي، رصف المباني، ص٣٥٤، والمرادي، الجنى الداني، ص٥٩٤، والسمين الحلبي، الدر المصون، ١٥٩/١-١٦٠، وابن عقيل، المساعد، ١٩٩/٣

(٥) يُنظَر: ابن القيم، بدائع الفوائد، ٤٤/١

(٦) يُنظَر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣٧٥/٤

(٧) المصدر السابق، ٢٦٦/٧

(٨) يُنظَر: أبو حيان، النكت الحسان، ص٢٩٨

(٩) يُنظَر: أبو حيان، البحر المحيط، ١٤٠/٦

(١٠) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ١٨٩٣/٤، والمرادي، الجنى الداني، ص٥٢٣

كما قال آخرون[1]، وادِّعاء الزمخشري[2] تركيب (ألاَ) التي لاستفتاح الكلام وتنبيه المخاطب من همزة الاستفهام و(لا) النافية، وادِّعاء تركيب (كلاَّ) من كاف التشبيه و(لا) التي للردِّ، مع زيادة لامٌ بعد الكاف، كما قال ثعلب[3]، أو من (كَلْ) و (لا) كما قال ابن العريف[4]، وادِّعاء الجمهور[5] تركيب (لما) الجازمة من (لم) و(ما)، وهو ما وافقهم فيه بعض المحدثين[6]، فذهب إلى أن بناءها يُشعِر بالتركيب، واحتجَّ بأن الذي يدل على النفي أصالة في العربية هو (لا) و(ما)، ومن الأولى اشتقت العربية أداة نفي مركبة بطريق النحت، فدلالة (لما) على النفي ليست مستفادة منها أصالة، بل من (لا)، كما احتجَّ بحجة ما أوهنَها، وهي أن كُلاَّ من (لا) و(لما) يبدأ باللام.

ومنها: (**لات**)، ادَّعى كثير من النحاة تركيبها، لكنهم اختلفوا، فذهب الجمهور[7] والأخفش[8] إلى أنها حرف نفي، أصله (لا)، ثم زيدت عليها التاء كما زيدت في ثمَّت ورُبَّت. وادَّعى آخرون[9] أنها مركبة من (لا) والتاء، وذهب ابن أبي الربيع[10] إلى أن أصلها ليس، فقلبت ياؤها ألفًا، وأُبدلت سينها تاءً كراهة التباسها بحرف التمني. أما أبو عبيدة[11] وابن الطراوة[12] فذهبا إلى أن التاء ليست للتأنيث، وإنما هي زائدة على الحين الذي بعدها.

وقد اختلف النحويون كذلك في عملها، فنُسِبَ إلى الأخفش[13] أنها لا تعمل، فإن ارتفع الاسم بعدها فهو مبتدأ وخبره محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف، وإن انتصب الاسم بعدها فعلى إضمار فعل. وعِلَّة إهمالها أنه "لم يُحفَظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين، ولأن (ليس) لا يجوز حذف اسمها، فلو حُذِفَ اسم (لات) لكانوا قد تصرَّفوا في الفرع ما لم يتصرَّفوا في الأصل"[14]، ومذهب الجمهور أنها تعمل، لكنهم اختلفوا، فنسب بعضهم إلى

(١) يُنظَر: السيوطي، الهمع، ٤٧٨/٢

(٢) يُنظَر: الزمخشري، الكشاف، ١٨٠/١

(٣) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ٢٣٧٠/٥، والمرادي، الجنى الداني، ص٥٧٨

(٤) المالقي، رصف المباني، ص٢٨٧

(٥) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ١٨٥٩/٤، والمرادي، الجنى الداني، ص٥٩٣

(٦) يُنظَر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٢٥٤-٢٥٥

(٧) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ١٢١٠/٣، والمرادي، الجنى الداني، ص٤٨٥

(٨) يُنظَر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣٢١/٤، وأبو حيان، الارتشاف، ١٢١٠/٣

(٩) يُنظَر: المرادي، الجنى الداني، ص٤٨٥

(١٠) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ١٢١٠/٣، والمرادي، الجنى الداني، ص٤٨٥، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢٦٩/١

(١١) يُنظَر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، ١٧٦/٢

(١٢) يُنظَر: المرادي، الجنى الداني، ص٤٨٥، وابن هشام، المغني، ٣٥٨/٣

(١٣) يُنظَر: الرضي،شرح الكافية ١٥١/١،والأشموني ٣٦٨/١، والذي في معاني القرآن٤٩٢/٢ أنه يعملها عمل ليس

(١٤) السيوطي، الهمع، ١٢٣/٢-١٢٤

الأخفش[١] أنها تعمل النصب عمل (لا) النافية للجنس، وذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل (ليس).

واختلفوا أعملها مختص بلفظ الحين أم يتعدَّى إلى ما رادفه من الظروف؟ فظاهر كلام سيبويه[٢] أنها مختصة بالحين، ونُسِبَ ذلك إلى الفراء[٣]، فإذا كان معمولها منصوبًا فهو خبرها والاسم محذوف، وإذا كان مرفوعًا فهو اسمها والخبر محذوف، والغالب ذكر الخبر وحذف الاسم، كما في قوله تعالى: ﴿فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ {سورة ص، آية ٣}، وعكسه قليل، ولم يُسمَع بالاسم والخبر ملفوظًا بهما معًا.

وذهب الفارسي[٤] وغيره إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه معرفةً كان أو نكرة، كما في قول الشاعر:

نَدِم البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندمٍ

والبغيُ مرتعُ مبتغيه وَخيمُ[٥]

تومن النحويين من يرى أنها يُخفَض بها أسماء الزمان، كما في قول الآخر:

طلبوا صلحَنا ولاتَ أوانٍ

فأجبنا أنْ ليس حينَ بقاء[٦]

وعدَّ الفراء[٧] ذلك لغة لبعض العرب.

وما كان اختلافهم في عملها إلا أثرًا لاختلافهم في ماهيتها وحقيقتها.

وقد ذهب بعض المحدثين[٨] مذهبًا مخالفًا، فادعى أنها مركبة من (لا وايت)، وأن أحدًا من النحاة لم يقل بذلك، وأنها مثل (ليس) بناءً ودلالة، وأن أكثر آراء النحاة فيها لا يمتُّ إلى طبيعة اللغة بصلة، وأنهم مغربون في تخريجهم، وأن أساس كل هذه التخريجات الغريبة هو الحيرة من هذه الأبنية المجهولة، ومحاولة التخريجات التي لا تنبني على أساس من فقه اللغة وفهم الاستعمال وفعله في الأبنية.

وصاحب هذا القول وقع فيما هو أقبح ممَّا عابه على النحاة، فادَّعى أن (لات) هذه تعريب (lait) الآرامية التي يرى برجشتراسر أنها مركبة من (لا) واسم

(١) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ١٢١١/٣ ، والذي في معاني القرآن خلاف ذلك لأنه يعملها عمل ليس.

(٢) يُنظَر: سيبويه، الكتاب، ٥٧/١

(٣) يُنظَر: أبو حيان، الارتشاف، ١٢١١/٣، وابن هشام، المغني، ٣٦١/٣. ولم يقيد هذا الفراء في معاني القرآن ٣٩٧/٢-٣٩٨ بلفظ الحين.

(٤) يُنظَر: أبو علي الفارسي، المسائل البصريات، ص٦٠١-٦٠٣

(٥) من الكامل، ومختلف في قائله، يُنظَر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤٣٣/١، والأشموني، ٢٦٩/١، والسيوطي، الهمع، ١٢٢/٢

(٦) من الخفيف، وقائله أبو زبيد الطائي، يُنظَر: ابن السراج، الأصول، ١٤٣/٢، وابن جني، الخصائص، ٣٧٩/٢، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤٤٤/١، والمرادي، الجنى الداني، ص٤٩٠، وابن هشام، المغني، ٣٦٤/٣، والأشموني، ٢٦٩/١، والسيوطي، الهمع، ١٢٤/٢

(٧) يُنظَر: الفراء، معاني القرآن، ٣٩٧/٢

(٨) يُنظَر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٢٦٠-٢٦٣

معناه الوجود، وأن معنى (lait) لا يوجد، فليت (lait) الآرامية مثل (ليس) العربية، وانتقلت إلى العربية بسبب من الاتصال الذي كان قائمًا بين العرب وغيرهم من الساميين، ولكن العربية لم تألف مثل هذا الصوت المدغم: (ai)، فمالت إلى التخلص منه بصيرورته ألفًا عربية، فصارت لات[1].

وإذا كان ما ادَّعاه النحاة في (لات) غريبًا، فما ادَّعاه هو أشد غرابة، وما ضرَّنا إذا قلنا إنه حرف بسيط غير مركب، لأن الأصل البساطة، وهذا هو الذي ينبني على أساس من فقه اللغة وفهم الاستعمال اللغوي.

- الخاتمة:

عرض هذا البحث لظاهرة ادِّعاء تركيب الكلمة في النحو العربي، وهو ما يسمى بالتركيب الإفرادي، وأبرز أثر هذه الظاهرة في التوجيه النحوي، إذ إن هذه الظاهرة تُعَدُّ من الافتراضات الرئيسة التي اعتمد عليها فريق من النحاة في درسهم، وشملت جوانب كثيرة من النحو العربي، وقد انبثقت منها توجيهات وأحكام نحوية.

وتناول البحث ادِّعاء التركيب وأسبابه، ثم عرج إلى الحديث عن ادِّعاء النحويين التركيب في الكلمة، فاختار نماذج من ادِّعائهم التركيب في الأسماء، والأفعال، وأسماء الأفعال، والحروف.

وقد أثبت البحث أن ادِّعاء التركيب - بوصفه أمرًا ظنيًّا قائمًا على افتراض مفردات أو تراكيب لغوية معينة- فكرة متأصلة في الدرس النحوي منذ نشأته، وتشكِّل مساحة لا بأس بها في الدراسات النحوية، لكنها بدأت يسيرة، ثم أخذت تزداد شيئًا فشيئًا، فمِنَ النحاة مَنْ دأبوا على ادِّعاء تراكيب وافتراض أساليب لم ترد لها نظائر عن العرب، بل لا أمل أن ترد يومًا على لسان متكلم بالعربية، ثم اختلفوا فيها، ومن هذه الادِّعاءات ما يختصُّ باللفظة المفردة من حيث استعمالها اللُّغوي وبنيتها التركيبية.

إن هؤلاء لم يكونوا متفقين على صيغة واحدة، بل انطلقوا من مبدأ الاجتهاد والادعاء في تركيب ألفاظ معينة؛ ممَّا أسهم في تشعب الآراء في المسألة الواحدة، ومن ثم فتح باب الخلاف النحوي على مصراعيه، كما أن معظم هذه الادِّعاءات لم تكن تستند إلى واقع لغوي بل كانت في أغلبها مستوحاة من أخيلة النحويين في تصور أصل معين لهذه الألفاظ، وهو ما أدى إلى إثقال الدرس النحوي بكثير من الصعوبات، وقد أجبرهم ادعاء التركيب على ادعاءات أخرى في التوجيه النحوي لم تكن لولا ادعاؤهم الأول، فقد كان لادِّعاء التركيب أثره في الأحكام النحوية أو التوجيهات الإعرابية، إذ انبنى عليه حكم نحوي أو توجيه إعرابي، وبعضها كان الادِّعاء فيه نتيجة لأحكام نحوية مسبقة، ولهذا - بلا شك - تأثير سلبي في القاعدة النحوية.

(١) المصدر السابق، ص٢٦٢

وهذه الادِّعاءات لم تكن مقصورة على عصرٍ بعينه عند النحويين بل سلك مسلكها متقدمون ومتأخرون، وإن كان الكوفيون أميل إلى ادِّعاء التركيب، أما البصريون فكانوا أميل إلى القول بالبساطة.

وقد كان لادِّعاءات التركيب هذه آثار خاصة، منها محاولة إيجاد توجيهات إعرابية ملائمة للمعمولات الواقعة بعد ما ادَّعوا تركيبه، وهذا في الوقت نفسه داعٍ من دواعي افتراض التركيب، ومنها أيضًا انقسام آراء النحويين وتشتُّتها، وعدم الاستقرار على رأي واحد يمكن الاستناد إليه في التوجيه النحوي، وقد أدَّى ذلك إلى صعوبة الدرس النحوي الناتجة عن كثرة الأحكام النحوية واختلافها، وخلَّف آثارًا سلبية أثقلت كاهل النحو العربي، وكانت من أسباب توجيه سهام النقد إليه.

ثبت المصادر والمراجع

- إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، مطبعة لجنة البيان العربي، مصر، ١٩٥٨م.

- إبراهيم السامرائي:

* العربية بين أمسها وحاضرها، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.

* النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، (د.ت).

- أحمد عبد الستار الجواري:

* نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

* نحو القرآن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.

- الأخفش (سعيد بن مسعدة ت ٢٢٥هـ).، معاني القرآن، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

- الأشموني (على بن محمد ت ٩٠٠ هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ت٥٧٧ هـ):

* أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، نشر: المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ=١٩٥٧م.

* الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ، تحقيق: د. جوده مبروك محمد مبروك، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٣م.

- الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم ت ٣٢٨ هـ)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠م.

- برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصحَّحه وعلَّق عليه: د. رمضان عبد

التواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

– البغدادي (عبد القادر بن عمر ت ١٠٩٣ هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الكتاب العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧م وما بعدها.

– تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

– الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ت٤٣٠هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٢م.

– ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢ هـ):

* الخصائص، تحقيق : محمد على النجار، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م وما بعدها.

* سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥ هـ=١٩٨٥م.

– ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ت٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ =١٩٨٢م.

– حسن عون، اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، ط١، مطبعة رويال، الإسكندرية، ١٩٥٢م.

– أبو حيان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف بن على بن يوسف ت ٧٤٥هـ):

* ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ= ١٩٩٨م.

* البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،١٤١٣هـ =١٩٩٣م.

* النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

– خالد الأزهري (ت٩٠٥)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

– ابن خروف (أبو الحسن علي بن محمد علي ت ٦٠٩ هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ

- الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، العين، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الأوقاف والإعلام، بغداد، ١٩٨٠=١٩٨٥م.

- الخوارزمي (صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ت٦١٧هـ)، ترشيح العلل في شرح الجمل، تحقيق: عادل محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

- الدماميني (محمد بن أبو بكر الدماميني ت٨٢٨هـ)، شرح الدماميني على مغني اللبيب، صحَّحه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٨=٢٠٠٧م.

- الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٨هـ =١٩٧٨م.

- الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى ت٣٨٤هـ)، معاني الحروف، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٢، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

- الزَّبيدي (عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ ت٨٠٢هـ)، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت ، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧م.

- الزَّجَّاج (أبو إسحق إبراهيم بن السري ت٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

- الزركشي (بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله ت٧٩٤ هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

- الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ):

* الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرَين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

* المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم ، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.

- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل ت ٣١٦هـ):

* الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ =١٩٨٥م.

* الموجز في النحو، تحقيق: مصطفى الشويمي، بن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٦٥م.

– السمين الحلبي (أحمد بن يوسف ت ٧٥٦ هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦ هـ =١٩٨٦م وما بعدها.

– السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت٥٨١هـ)، نتائج الفكر، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط٢، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

– سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

– السيوطي (الحافظ جلال الدين عبد الرحمن ت ٩١١ هـ):

* الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث ، القاهرة، (د.ت).

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

– ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ت٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

– طه الراوي، نظرات في اللغة والنحو، ط١، المطبعة الأهلية، بيروت، ١٩٦٢م.

– ابن عابدين (محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز ت ١٢٥٢هـ)، الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة (ضمن نصوص محققة في اللغة والنحو)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١م.

– عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.

– عبد الحميد حمودي الشمري، حقيقة رأي الفراء في تركيب أداة الاستثناء (إلا) تحقيق وتأصيل، مجلة جامعة بابل – العلوم الإنسانية، المجلد٢٢، العدد١، ٢٠١٤م.

– عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر بن عبد الرحمن بن محمد ت ٤٧١ هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشوارات وزارة الثقافة والإعلام ،دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية ،١٩٨٢م.

– عبد الله عوض عمر بن سميط، أنماط التركيب في العربية، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي- دراسة نقدية، ط١، دار القلم، الكويت، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٥م.

- أبو عبيدة (معمر بن المثنى ت ٢١٠هـ) ، مجاز القرآن، تعليق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجى، القاهرة ، ١٩٨٨م.

- ابن عصفور (على بن مؤمن ت ٦٦٩ هـ)، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد، ١٤٠٠ هـ .=١٩٨٠م.

- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت ٧٦٩ هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م وما بعدها.

- العكبري (محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت٦١٦هـ):

* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

* اللُّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، وعبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

- أبو علي الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي ت٦٥٤هـ)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

- أبو علي الفارسي (أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت٣٧٧هـ):

* الإيضاح العضدي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط٢، دار العلوم للطباعة والنشر، جدة، ١٤٠٨هـ =١٩٨٨م.

*كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* المسائل البصريات، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

* المسائل العضديَّات، تحقيق: على جابر المنصوري، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، ط١، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٣م.

* المسائل المنثورة، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦م.

– الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد ت٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦م وما بعدها.

– ابن الفرُّخان (كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم ت٦٥٠هـ) ، المستوفى في النحو، تحقيق: د. محمد بدوى المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

– ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم ت ٢٧٦ هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٢، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.

– ابن القواس (عبد العزيز بن جمعة بن زيد ت ٦٩٦ هـ)، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق: علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي ، الرياض، ١٤٠٥ هـ =١٩٨٥م.

– ابن قيم الجوزية (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر ت٧٥١ هـ):

* بدائع الفوائد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت).

* تفسير القرآن الكريم (التفسير القيم)، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، ط١،دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤١٠ هـ.

– ابن كمال باشا (شمس الدين أحمد بن سليمان ت ٩٤٠هـ)، أسرار النحو، تحقيق: د. أحمد حسن حامد، ط٢، منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمَّان، ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

– المالقي (أحمد بن عبد النور ت ٧٠٢ هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥= ١٩٨٥م.

– ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني ت٦٧٢هـ):

* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ =١٩٦٧م.

* شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٠١هـ=١٩٩٠م.

* شرح الكافية الشافية، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، القاهرة، ١٤٠٢ هـ= ١٩٨٢ م.

– المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

- المجاشعي (أبو الحسن علي بن فضَّال ت٤٧٩ هـ)، شرح عيون الإعراب، تحقيق: د. حنا جميل حداد، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥م.

- محمد الأمير (ت١٢٣٢هـ)، حاشية الأمير على مغني اللبيب لابن هشام، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ط١، منشورات دار الحياة، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

- محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

- المرادي (الحسن بن أم قاسم ت٧٤٩هـ):

* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن على سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٦هـ =١٩٧٦م وما بعدها.

* الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

- مصطفى النحاس، أساليب النفي في العربية دراسة وصفية تاريخية، مؤسسة علي جراح الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، ١٣٩٩=١٩٧٩م.

- مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السوَّاس، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق (د.ت) .

- مهدي المخزومي:

* في النحو العربي نقد وتوجيه، ط١، منشورات المكتبة العربية، صيدا، بيروت، ١٩٦٤م.

* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.

- النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق:د. زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

- ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ت ٧٦١هـ) ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).

****

Issue No: 7 Shawwal 1437 H July 2016 AD

Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

Allegations of Individualized Formation and its Influence upon Grammar Orientation

Dr. Jamal Mohammad Abdul-Aziz Mustafa
Assistant Professor in Arabic Language and Arts Department
Faculty of Sciences and Arts, Al Ras at Al Qaseem University, Saudi Arabia
Faculty of Arts at Al Fayoum University, Egypt

Published by Albaha University

ISSN Online: 1658 - 7472

Magazine link on the Internet http://sj.bu.edu.sa